العنوان:	دور معايير التقرير المالي الدولية في الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين: دراسة ميدانية
المصدر:	مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية
الناشر:	جامعة بنها - كلية التجارة - قسم المحاسبة
المؤلف الرئيسي:	تمراز، محمد محمد حامد
المجلد/العدد:	ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2019
الشهر:	يونيو
الصفحات:	471 - 511
رقم MD:	1169210
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المعايير المحاسبية الدولية، التقارير المالية، عقود التأمين
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1169210

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

تمراز، محمد محمد حامد. (2019). دور معايير التقرير المالي الدولية في الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين: دراسة ميدانية.مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، ع1 .511 - 471 ، مسترجع من http://:search.mandumah.com/Record/1169210

إسلوب MLA

تمراز، محمد محمد حامد. "دور معايير التقرير المالي الدولية في الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين: دراسة ميدانية."مجلة الدراسات والبحوث المحاسبيةع1 (2019): 471 - 511. مسترجع من http://:search.mandumah.com/Record/1169210

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

دور معايير التقرير المالى الدولية فى الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين – دراسة ميدانية

دكتور

إيهاب إبراهيم حامد عبد العال

مدرس بقسم المحاسبة

بمعهد القاهرة العالى للغات والترجمة الفورية

والعلوم الإدارية بالمقطم

دكتور

محمد محمد حامد تمراز

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

دور معايير التقرير المالى الدولية فى الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين – دراسة ميدانية

د. إيهاب إبراهيم حامد عبد العال*

د. محمد محمد حامد تمراز **

المستخلص

يعد قطاع التأمين من أهم قطاعات الاقتصاد القومى فى مصر بل وعلى مستوى العالم ككل ، وذلك نظراً لضخامة أصول ذلك القطاع من جهة وتأثيره على الناتج القومى من جهة أخرى ، وهو ما دفع جهات وضع معايير المحاسبة على مستوى العالم وخاصة مجلس معايير المحاسبة الدولى IASB نحو وضع معايير محاسبية تحكم الممارسات المحاسبية لذلك النشاط ، إلا أن المعايير الحالية والمطبقة لعقود التأمين لم تقدم حلولاً للمشكلات التى تعانى منها المحاسبة عن عقود التأمين ، ولهذا فقد سعت جهات وضع المعايير حول العالم ومن بينها IASB نحو إصدار معيار جديد بديل للمعيار الحالى وهو معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ IFRS4 ، وقد تم إصدار المعيار الجديد وهو معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ IFRS17 فى مايو ٢٠١٧ ، لذا فقد هدفت الدراسة إلى تقييم دور المعيار الجديد وهو معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين والناتجة عن قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤، وخاصة قبل أن يتم تطبيقه فى بداية عام ٢٠٢١ وتبنيه فى مصر على غرار معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ والذى تم تبنيه فى مصر من خلال المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ والذى يمثل ترجمة له ، ، وفى سبيل تحقيق ذلك الهدف فقد قام الباحثان بعرض المشكلات الناتجة عن تطبيق معيار التقرير الدولى الحالى رقم ٤ والناتج عن قصور المعالجات الواردة به وأسباب ذلك القصور ، بالإضافة إلى تقييم دور معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ IFRS 17 فى الحد من تلك المشكلات الناتجة عن تطبيق IFRS 4 ، واختبار مدى فعالية ذلك الدور من خلال القيام بدراسة ميدانية انتهت إلى التأكيد على وجود قصور المعالجات الواردة فى المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ (والذى يمثل ترجمة لمعيار التقرير المالى الدولى رقم ٤) أدت إلى حدوث عدة مشكلات تمكن معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ من خلال المعالجات الواردة به من الحد منها بفعالية .

الكلمات المفتاحية : عقود التأمين ، معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ ، المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥.

---

* مدرس بقسم المحاسبة بمعهد القاهرة العالى للغات والترجمة الفورية والعلوم الإدارية بالمقطم .
البريد الالكترونى : dr.ehabagwa@gmail.com

** أستاذ المحاسبة المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .
البريد الالكترونى : mmtemraz69@gmail.com

مشكلة الدراسة :

يعد نشاط التأمين من أهم الأنشطة الاقتصادية حول العالم نظراً للتأثير الهام والحيوى لشركات ذلك القطاع على الاقتصاد القومى للبلاد التى تعمل فيها ، ففى دراسة على عينة مكونة من ٦٢٦ شركة تأمين مسجلة فى Capital IQ database لا تتضمن وسطاء تأمين ، اتضح أن إجمالى أصول تلك الشركات يبلغ ٢٢.١ تريليون دولار وأن ٤٤٩ شركة من تلك العينة تعد تقريرها وفقاً للمعايير الدولية بإجمالى أصول تبلغ ١٣.٣ تريليون دولار ، أى أن حوالى ٧٢% من العينة تستخدم المعايير الدولية وباقى شركات العينة تستخدم معايير أخرى فى إعداد تقريرها المالية منها المعايير الأمريكية والمعايير اليابانية والمعايير المحلية للبلاد التى تعمل فيها (سلامة ،٢٠١٧).

يلاحظ على نتائج العينة السابقة أمران أساسيان وهما أن غالبية شركات العينة تستخدم المعايير الدولية فى إعداد تقاريرها المالية ، وهو ما سيشكل ضغطاً على مجلس معايير المحاسبة الدولى نحو تحسين الممارسات المحاسبية لعقود التأمين من خلال الإصدارات المتتالية للمعايير المحاسبية المتعلقة بهذا الشأن ، نظراً لزيادة عدد الشركات المطبقة للمعايير الدولية حول العالم ، والأمر الثانى هو تنوع شركات العينة فى تطبيق المعايير المحاسبية هو ما أدى إلى صعوبة إجراء المقارنات بين تلك الشركات وهو ما يعد أحد أهم جوانب القصور التى تواجه معدى ومستخدمى التقارير المالية وخاصة فى الشركات متعددة الجنسية والتى قد تقوم شركاتها التابعة بإعداد تقاريرها المالية باستخدام أسس محاسبية مختلفة عن تلك المتبعة فى شركات أخرى أو الشركة الأم ذاتها نظراً لاختلاف الأسس المحاسبية باختلاف البلاد التى تعمل فيها ، مما سيؤدى إلى صعوبة توحيد تلك الشركات التابعة ، بالإضافة إلى صعوبة إجراء المقارنات فيما بين تلك الشركات.

أما على المستوى المحلى فيعد قطاع التأمين فى مصر من أهم قطاعات الاقتصاد القومى حيث بلغ صافى الأصول فى يونيو ٢٠١٨ مبلغ ١١٢,٤ مليار جنيه مقارنة بمبلغ ٩٨,١ مليار جنيه عام يونيو ٢٠١٧ أى بزيادة قدرها ١٤,٧% ، كما ارتفع إجمالى الأقساط فى نهاية يونيو ٢٠١٨ لتصل إلى ٢٩,٥ مليار جنيه مقارنة بمبلغ ٢٣,٩ مليار جنيه فى نهاية عام ٢٠١٧ أى بزيادة قدرها ٢٣,٣% ، كما ارتفع صافى الاستثمارات فى نهاية يونيو ٢٠١٨ لتصل إلى ٩٩,٣ مليار جنيه مقارنة بمبلغ ٨٥,٥ مليار جنيه فى يونيو ٢٠١٧ أى بزيادة قدرها ١٦,١% .(الهيئة العامة للرقابة المالية ، ٢٠١٨)

نظراً للوزن النسبى الذى يتمتع به قطاع التأمين فى مصر مقارنة بباقى القطاعات فقد تم إصدار عدة تشريعات لذلك القطاع من بينها قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٣٤ لسنة ٢٠١٨ والخاص بإصدار النظام الأساسى لصندوق ضمان حماية وثائق التأمين والمستفيدين منها لدى شركات التأمين فى خطوة احتوائية لحماية نشاط التأمين فى مصر ، بالإضافة لذلك فقد تبنت مصر معايير التقرير المالى الدولية الخاصة بعقود التأمين من خلال معايير المحاسبة المصرية وكان آخرها معيار المحاسبة المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ " عقود التأمين " والذى يعد ترجمة لمعيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ "عقود التأمين".

نتيجة للأهمية الدولية لقطاع التأمين ولاختلاف العمليات التى تزاولها شركات التأمين وإعادة التأمين عن تلك العمليات والأنشطة التى تمارسها المنشآت الأخرى المختلفة ، ومن ثم اختلاف الأسس والمتطلبات المحاسبية ومتطلبات إعداد التقارير عن تلك المتطلبات الخاصة بالمنشآت الأخرى ، فإن الأمر كان يقتضى إصدار معايير محاسبية تساعد فى توفير معلومات تفيد كل من مستخدمى القوائم المالية وحملة وثائق التأمين .

لذا فقد بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولى IASB فى إصدار معايير تعنى بعقود التأمين ، وعلى ذلك فقد أصدر المجلس معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ عام ٢٠٠٤ كمرحلة انتقالية للحد من فوضى واضطرابات المعالجات المحاسبية المختلفة ، ونظراً لكون المعيار يعد مرحلة انتقالية فقد عانى من عدة مشكلات نتيجة جوانب قصور فى المعالجات الواردة فى المعيار بل إن بعض المعالجات الواردة فى المعايير كانت تنص على نطاق واستثناءات فى المعيار عن المعايير الأخرى ، مما يصعب من عملية المقارنة بين منشآت التأمين والمنشأت الأخرى (كما سيتضح فى جزء لاحق من الدراسة) ، لذا فقد قام IASB بإصدار ورقة مناقشة لآراء أولية تضمنت ١٦٢ خطاب تعليق فى عام ٢٠٠٧ ، ثم أصدر مسودة المعيار الأولى فى يوليو عام ٢٠١٠ بناءً على ٢٥٣ خطاب تعليق ، وأصدر مسودة المعيار الثانية فى يونيو عام ٢٠١٣ بناءً على ١٩٤ خطاب تعليق ، إلى أن أصدر المجلس المعيار الجديد وهو معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى شكله النهائى فى مايو ٢٠١٧ الذى سيبدأ التطبيق الالزامى له فى بداية عام ٢٠٢١ .

لذا فقد كان من الضرورى تقييم دور ذلك المعيار فى الحد من المشكلات الناتجة عن قصور المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، وبالتالى الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين وتحديد أى جوانب قصور قد توجد فى المعالجات الواردة به وذلك قبل التطبيق الفعلى للمعيار فى عام ٢٠٢١ وقبل أن يتم تبنى المعيار فى مصر من خلال معايير المحاسبة المصرية ، وعلى ذلك فإن الدراسة تسعى للإجابة عن التساؤلين التاليين :

١- ماهى المشكلات الناتجة عن قصور المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ومعيار المحاسبة المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ والذى يمثل ترجمة له وأسباب ذلك القصور ؟
٢- هل يعد معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فعالاً فى الحد من المشكلات المحاسبة عن عقود التأمين الناتجة عن قصور المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ؟

هدف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة فى " تقييم دور معايير التقرير المالى الدولية فى الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين " ولتحقيق ذلك الهدف فقد تم تقسيمه إلى الأهداف الفرعية التالية :

١- تحديد المشكلات الناتجة عن قصور فى المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ وأسباب ذلك القصور .

٢- تقييم دور معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين الناتجة عن قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ .

٣- القيام بدراسة ميدانية لاختبار مدى فاعلية المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين الناتجة عن قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ .

أهمية الدراسة : تتحقق أهمية الدراسة على المستويين التاليين :

- **على المستوى العلمى** : حيث تمثل الدراسة إضافة للمكتبة العربية نظراً لندرة الدراسات (فى حدود ما اضطلع عليه الباحثان من دراسات) حيث لم يصل الباحثان إلى دراسات قامت بالتقييم لدور معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين (كما سيتضح من خلال عرض الدراسات السابقة).
- **على المستوى العملى** : حيث تسعى الدراسة إلى تقييم دور معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى معالجة المشكلات الناتجة عن قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ومعيار المحاسبة المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ ، والوقوف على أى جوانب قصور فى معالجة أى من تلك المشكلات قبل بداية تطبيق المعيار فى ٢٠٢١ وقبل تبنى مصر لذلك المعيار .

حدود الدراسة :

ستقتصر الدراسة على التعرض بالتقييم لمعايير التقرير المالى الدولية والمتمثلة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ومعيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ ، المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ والذى يمثل ترجمة لمعيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، وذلك دون غيرها من المعايير المحاسبية الأخرى ذات الاهتمام بعقود التأمين .

منهجية الدراسة :

تحقيقاً للهدف الأساسى للدراسة وكذلك أهدافها الفرعية فقد اعتمد الباحثان على المنهجين التاليين :

- المنهج الاستنباطى : حيث قام الباحثان باستخدامه فى إعداد الإطار النظرى للدراسة وصياغة مشكلة وفروض الدراسة من خلال مراجعة ما أمكن التوصل إليه من مراجع علمية سواء عربية أو أجنبية ذات الاهتمام بموضوع الدراسة ، والتى ساعدت فى تحديد جوانب القصور فى المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، وكذلك الدراسات التى تعرضت سواء بالنقد أو التأييد لمعيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ .
- المنهج الاستقرائى : وقد اعتمد الباحثان عليه من خلال القيام بدراسة ميدانية لاختبار مدى فاعلية المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود

التأمين الناتجة عن قصور معيار المحاسبة المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ والذى يمثل ترجمة لمعيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، وذلك على عينة من الفئات ذات الاهتمام بموضوع الدراسة .

خطة الدراسة :

لتحقيق هدف الدراسة سوف يتم تنظيم المتبقى منها على النحو التالى :

أولاً : الدراسات السابقة .

ثانياً : المشكلات الناتجة عن قصور المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ والمعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ وأسباب ذلك القصور كدافع للتوجه نحو إصدار معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ .

ثالثاً : دور معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى الحد من المشكلات المحاسبة عن عقود التأمين والناتجة عن قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ .

رابعاً : فروض الدراسة .

خامساً : الدراسة الميدانية .

الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية

المراجع

الملاحق .

أولاً : الدراسات السابقة :

تعددت الدراسات التى تناولت عقود التأمين سواء من خلال معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ أو من خلال معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ ، إلا أن آراء الباحثين قد اختلفت فيما بينها من حيث التأييد أو المعارضة لكلا المعيارين ، وإن إتسمت تلك الدراسات بالندرة النسبية ، وعلى ذلك فإنه يمكن تقسيم الدراسات السابقة فى هذا المجال إلى قسمين كمايلى :

القسم **الأول** من الدراسات تعرض للمحاسبة عن عقود التأمين فى ظل معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، ومن بين تلك الدراسات دراسة (Wu & Hsu ,2011) والتى سعت إلى دراسة مدى أهمية القوائم المالية لشركات التأمين على الحياة من خلال الإفصاح عن القيمة الملائمة للقيمة الضمنية ، وقد انتهت الدراسة إلى أن تطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ IFRS 4 يتطلب قياس القيمة العادلة لجميع التدفقات النقدية للأصول والخصوم ، وأن العديد من شركات التأمين تهتم بعدم كفاية رأس المال ، وأن نموذج القيمة الضمنية هو مفهوم يقترب من نموذج القيمة العادلة ، وقد أوصت الدراسة بأن يتم تطبيق IFRS 4 على جميع شركات التأمين فى تايوان اعتباراً من عام ٢٠١١ وخاصة بعد مطالبة لجنة الخدمات المالية فى تايوان بذلك بل وتطبيق جميع معايير التقرير المالى الدولية اعتباراً من عام ٢٠١٣.

وعلى الرغم من تأييد بعض الدراسات مثل الدراسة السابقة لمعيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ إلا أن دراسة (Joshi & Said ,2012) قد عارضت ذلك المعيار من خلال فحص مدى تطبيق الشركات فى البحرين لمتطلبات تطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، وقد انتهت الدراسة إلى أن الشركات كبيرة الحجم (من حيث عدد العملاء) تطبق اختبار كفاية الالتزامات إلى حد كبير ، كما أن شركات التأمين المدرجة فى سوق المال البحرينى والتى يتم مراجعتها من قبل Big 4 لديها ميل أكبر للإفصاح عن مزيد من المعلومات فيما يتعلق بالإفصاح المتعلق بالمخاطر والإفصاح عن السياسات المحاسبية لتعزيز الشفافية والقابلية للمقارنة ، إلا أن شركات التأمين البحرينية يجب أن تحسن من ممارسات الامتثال لمتطلبات معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، نظراً لعدم التطبيق الكامل من قبل شركات التأمين لتلك المتطلبات ، كما على الشركات أن تقوم ببناء ممارسات إفصاح موحدة فيما يتعلق بالإفصاح عن مخاطر التأمين وجداول ترحيل الالتزامات وجداول المطالبات ، وأن شركات التأمين فى البحرين بحاجة إلى التركيز أكثر على تحديد المجالات التى تخضع للافتراضات وحكم الإدارة الهامة والتى تحتاج إلى شرح وتبرير لهذه الإفتراضات ، نظراً لقصور المعيار فى هذا الشأن .

كما انتقدت أيضاً دراسة (Paetzmann & Lippi , 2013) المرحلة الثانية لمعيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ من خلال سعى الدراسة إلى مقارنة القيمة العادلة كما هى مطلوبة فى محاسبة الشراء مع متطلبات المرحلة الثانية لمعيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، وقد انتهت الدراسة إلى عدم وجود إرشادات محددة بشأن قياس القيمة العادلة لالتزامات التأمين مما يوسع من استخدام التقدير فى معاملات الشراء ، فقد يؤثر المستحوذ على كل من الاعتراف الأولى لالتزامات التأمين والدخل الصافى المستقبلى من خلال اختيار مفهوم معين يتم تطبيقه باستمرار عبر معاملات الاندماج والشراء .

أيضاً انضمت دراسة (شيخى وعبد القادر ، ٢٠١٧) إلى منتقدى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ من خلال تحليل أثر تطبيق كل من نظام الملاءة المالية II والمرحلة الثانية لمعيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، وقد انتهت الدراسة إلى أن نتائج مراجعة قائمة متطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ قد أظهرت ضعف تطبيق متطلبات الإفصاح وفقاً لذلك المعيار ، حيث وصلت أعلى درجة امتثال لمتطلبات المعيار ٤٢,١% وأدنى درجة هى ٣١,٦% وأن متوسط مستوى الإفصاح هو ٣٦,٨٤% مما يشير إلى ضعف تطبيق متطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، وهو مايراه الباحثان نتيجة طبيعية لكثرة الاستثناءات الواردة فى المعيار.

إلا أن دراسة (Marszalek ,2014) أرتآت عكس ذلك وانضمت إلى مؤيدى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ حيث سعت الدراسة إلى استكشاف المبادئ الأساسية والآثار المحتملة للمعيار فى المرحلة الثانية منه فى سياق التأمين على الحياة فى جنوب أفريقيا ، وقد انتهت الدراسة إلى أن تطبيق المرحلة الثانية من معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ سيؤدى إلى أن تكون التقارير المالية لشركات التأمين أكثر استناداً إلى المبادئ وأفضل تلبية لمتطلبات خصائص التقارير المالية الأساسية وأكثر قابلية للمقارنة مع التقارير

المالية لشركات التأمين الدولية ، وأن الانتقال إلى تطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ لشركات التأمين فى جنوب أفريقيا سيكون مفيداً لمستخدمى القوائم المالية فى اتخاذ القرارات .

أما القسم الثانى من الدراسات فقد تعرضت لمعيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ وقد اختلفت أيضاً آراء الباحثين فى تلك الدراسات من حيث التأييد أو النقد وإن كان من الملاحظ أن الدراسات التى انتقدت المعيار قد تعرضت للمسودات التى صدرت للمعيار قبل إصداره بشكل نهائى ، ومن بين تلك الدراسات دراسة (Nguyen & Molinari ,2013) والتى تعرضت لتحليل مدى تأهيل النموذج المحاسبى لالتزامات التأمين الذى تم تقديمه فى مسودة العرض لتوفير معلومات مفيدة لمستخدمى القوائم المالية ، وقد انتهت الدراسة إلى أن الأساس الذى استخدمه IASB فى مسودة العرض فى تقييم الخصوم وهو سعر السوق وأن هذا النموذج سيعطى صورة مشوهة للواقع الاقتصادى ومن الأفضل التقييم على أساس التدفقات النقدية المخصومة .

كذلك انتقدت دراسة (Burke , 2019) المحاسبة عن عقود التأمين من خلال المشروع المشترك غير الناجح بين كل مجلس معايير المحاسبة الدولى ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى IASB & FASB ، والذى كان يمثل المشروع فرصة لتطوير معيار مشترك وعالى الجودة لعقود التأمين فى ضوء الاختلافات الأساسية بين الولايات المتحدة الامريكية وأوربا ، فقد فرضت شركات التأمين صعوبات كبيرة على التقارب فى المحاسبة عن عقود التأمين ، وقد قامت الدراسة بتسليط الضوء على وجهات النظر المتباينة بشأن المسائل المحاسبية الأساسية ، وقد انتهت الدراسة إلى أن ردود أفعال شركات التأمين الأمريكية تجاه السوق كانت سلبية أكثر من ردود أفعال شركات التأمين الأوروبية ، حيث إن المستثمرين فى الولايات المتحدة يتوقعون أن تكون التكاليف الصافية تفوق فوائد صافية فى حين أن شركات التأمين الأوروبية ذات الايرادات العالمية الأكبر تتوقع فوائد صافية أعلى من التكاليف .

أما بالنسبة للدراسات المؤيدة لمعيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فمن أمثلة تلك الدراسات دراسة (Yanik & Bas , 2017) والتى أيدت المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ من خلال سعيها إلى فحص المعيار من وجهة نظر شركات التأمين ومناقشة المراجعات التى تمت فى نطاق معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، وقد انتهت الدراسة إلى أن معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ سيكون مفيداً لكل من المستثمرين وشركات التأمين من خلال :

١- المطالبة بالاعتراف بجميع عقود التأمين بشكل متسق وحل مشكلات المقارنة الناتجة عن معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ .

٢- يتطلب معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ نموذجاً حديثاً للقياس يتم فيه قياس التقديرات مرة أخرى فى كل فترة تقرير ، ويعتمد القياس على التدفقات النقدية المخصومة وتصحيح المخاطر وهامش الخدمة التعاقدية الذى يمثل الربح غير المكتسب من العقد ضمن نطاق معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧.

٣- توفير خياراً لجميع الشركات التى تضع عقود التأمين للاعتراف بالتقلب الممكن حدوثه عند تطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم ٩ IFRS 9 قبل تنفيذ معيار عقود التأمين الجديد فى الدخل الشامل .

٤- إنشاء نموذج واحد للقياس متسق ويلبى متطلبات الإفصاح لزيادة الشفافية لجميع عقود التأمين التى تعدها الشركات المصدرة للتقارير المالية وفقاً لمعايير التقرير المالى الدولية .

٥- الاعتراف بالتزامات التأمين باستخدام القيم المالية الحديثة بدلاً من التكلفة التاريخية وتزويد قراء القوائم المالية بمعلومات أكثر فاعلية ودقة .

كذلك قامت دراسة (Mignolet , 2017) بتأييد معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ من خلال تحليل التغييرات التى جلبها المعيار الجديد من حيث شفافية البيانات المالية ، كما سعت الدراسة إلى المقارنة بين شركات التأمين والشركات فى الصناعات الأخرى ، وقد انتهت الدراسة إلى أنه نتيجة قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ فقد اتجه مجلس معايير المحاسبة الدولى نحو إصدار معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ وأنه بموجب هذا المعيار سيتم تحسين المقارنة بفضل الحلول الجديدة من قبل المجلس ، أما الشفافية فستواجه الشركات العديد من التحديات المتعلقة بالشفافية فمن المحتمل أن تواجه الشركات بعض المشكلات أثناء التنفيذ المبكر قبل ٢٠٢١ ، وسيكون لدى المجلس رؤية لما سوف يحتاج إلى تعديل لأن هناك بعض الافصاحات التى سيتعين الاعتياد عليها وستتحسن القابلية للمقارنة سواء بين الشركات المختلفة وأيضاً فيما بين المنتجات داخل نفس الشركة .

أيضاً اتجهت دراسة (Istrate , 2017) إلى تأييد معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ من خلال عقد مقارنة بينه وبين معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، وذلك بالتطبيق على شركتى تأمين وهما شركتا Alianz & AXA ، وانتهت الدراسة إلى أن تطبيق المتطلبات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ سيؤدى إلى إحداث تغييرات فى حساب ومحاسبة بعض البنود وفى طريقة عرض القوائم المالية ، فمثلاً جانب الأصول سيتم تقييم عقود التأمين بالقيمة الجارية باستخدام التدفقات النقدية المتولدة فى المستقبل ، والتى ستؤدى إلى زيادة مطالبات التأمين وبالتالى فى قائمة المركز المالى ، وأما بالنسبة للالتزامات فستقوم شركات التأمين بتسجيل وتقدير المدفوعات المستقبلية المتعلقة بالمطالبات المسجلة فى الاحتياطيات الفنية ، مما سيؤدى إلى زيادة الالتزامات .

أما دراسة (England , Verrall & Wüthrich , 2018) فقد سعت لتطوير معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ من خلال استخدام المدخل التحليلى المبنى على المحاكاة لاحتياطى المخاطر فى التأمين من خلال استخدام نموذج Mack 1993 لتقدير هوامش وتسويات المخاطر بموجب معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ ، وقد انتهت الدراسة إلى قابلية النتائج للتطبيق على نطاق واسع .

وأخيراً تعرضت دراسة (غالى والفار ، ٢٠١٨) لتقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتى لمعيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لشركات التأمين ، وقد انتهت الدراسة إلى أن معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ يحقق العديد من المنافع على مستوى مستخدمى التقارير المالية لتشمل

توفير معلومات محاسبية تتميز بالملاءمة والقابلية للفهم والموثوقية بما يعزز من درجة القابلية للمقارنة للقوائم المالية مما يعنى وجود أثر إيجابى بين المحتوى المعلوماتى لمعيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

وفى ضوء ما سبق عرضه من دراسات سابقة يتضح تركيز تلك الدراسات على أحد جانبين وهما إما نقد أو تأييد لمعايير التقرير المالى الدولية سواء ٤ أو ١٧ ، ولم تسعى أى من تلك الدراسات نحو تقييم فعالية تلك المعايير وخاصة معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى علاج المشكلات الناتجة عن قصور المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ومن ثم تأييد أو نفى المزاعم المؤيدة أو المعارضة له ، وحتى مع الدراسة التى تناولت مزايا معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ وهى دراسة (Yanik & Bas , 2017) فلم تعرض تلك الدراسة المشكلات المحاسبية الناتجة عن قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ وأسباب ذلك القصور للتحقق من مدى نجاح معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى علاج تلك المشكلات من خلال المعالجات الواردة به واختبار مدى فعالية ذلك ، بالإضافة إلى أنها اعتمدت على دراسة حالة ، وبالتالى لايمكن تعميم النتائج التى تم التوصل إليها .

وعلى ذلك فلم تتناول أياً من تلك الدراسات تقييماً لدور معايير التقرير المالى الدولية وبخاصة معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى علاج مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين الناتجة عن قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ وهو ما تهدف إليه الدراسة .

ثانياً : المشكلات الناتجة عن قصور المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ والمعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ وأسباب ذلك القصور كدافع للتوجه نحو إصدار معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧

بناءً على الانتقادات الموجهة لمعيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ والسابق التعرض لها من خلال الدراسات السابقة ، وكذلك الانتقادات التى وجهها مجلس معايير المحاسبة الدولى ذاته للمعيار (IASB , 2017) ، أمكن للباحثين تحديد المشكلات الناتجة القصور فى المعيار وأسباب ذلك القصور فى الأتى :

أ- مشكلة عدم القابلية للمقارنة : وقد نتجت بسبب القصور فى المعالجات الواردة سواء فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ (مجلس معايير المحاسبة الدولى ، ٢٠١٦) أو المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ (وزارة الاستثمار ، ٢٠١٥) وذلك كمايلى :

١- اتضح من خلال الدراسة المسحية والتى تم الإشارة إليها فى بداية الدراسة لعدد ٦٢٦ شركة تأمين اختلاف المعايير التى تستخدمها وتطبقها شركات التأمين عند إعدادها لتقاريرها المالية ، ومن ثم ينشأ اختلاف فى المحاسبة عن عقود التأمين بشكل كبير بين الشركات العاملة فى دول مختلفة تبعاً للمعايير المحاسبية المطبقة ، مما يصعب بالتالى المقارنة بين القوائم المالية لتلك الشركات ، وخاصة مع نص كلا المعيارين سواء معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ أو المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل

عام ٢٠١٥ فى الهدف منهما على أنه سيعمل على إدخال تعديلات محدودة فى المحاسبة عن عقود التأمين ، وبالتالى سيظل هناك تنوع فى الممارسات المحاسبية بين الدول ، وخاصة فى ظل التعديلات المحدودة التى أقرها كلا المعيارين .

٢- أشار المعيار سواء معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ أو المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ فى الفقرة ٢٥ إلى السماح لشركات التأمين باستخدام سياسات محاسبية غير موحدة لعقود التأمين الخاصة بالشركات التابعة ، وبالتالى فإنه سيصعب توحيد الشركات متعددة الجنسية (الشركة الأم) لشركاتها التابعة نظراً لاستخدامها سياسات محاسبية مختلفة لنفس أنواع عقود التأمين فى بلاد مختلفة ، ومما يصعب بالتالى من المقارنة بين عقود التأمين بين الشركات التابعة.

ومما يزيد من صعوبة إمكانية تحقيق القابلية للمقارنة سماح المعيار سواء الدولى أو المصرى فى عدة فقرات بعدة استثناءات مثل الفقرة ١٠ والتى سمح فيها المعيار تارة بفصل المكون التأمينى عن المكون الايداعى وسمح تارة أخرى بعدم الفصل ، وبالتالى فإن بعض الشركات ستختار الفصل والبعض الأخر سيختار عدم الفصل بين المكونين مما سيصعب من إمكانية تحقيق المقارنة بين القوائم المالية لكلا الشركتين ، بل إن كلا المعيارين قد أشار إلى أكثر من ذلك بالخروج عن متطلبات المعايير الأخرى مثل عند حدوث تغييرات فى السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء بموجب المعيار المحاسبى الدولى رقم ٨ والمعيار المحاسبى المصرى رقم ٥ ، فقد أشار معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ والمعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ فى الفقرة ١٣ إلى إعفاء شركات التأمين من تطبيق الضوابط المنصوص عليها بشأن التغيرات فى السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء سواء فى المعيار المحاسبى الدولى رقم ٨ أو المعيار المحاسبى المصرى رقم ٥ ، مما سيؤدى بالتالى إلى عدم قابلية القوائم المالية لمنشآت التأمين للمقارنة مع القوائم المالية للمنشآت التى تعمل فى صناعات أخرى .

٣- أشار كل من معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ فى الفقرة رقم ١٠ إلى أن بعض عقود التأمين قد تحتوى على مكون تأمينى أو مكون إيداعى وينبغى أن تقوم شركة التأمين بفصل كلا المكونين ، إلا إن ذلك الفصل ليس لازماً ، وبالتالى فى حالة عدم الفصل سيتم عرض النقدية أو الايداعات المستلمة كإيراد وهو ما يختلف عن الممارسات المحاسبية فى صناعات أخرى وخاصة البنوك ، مما يصعب بالتالى من إمكانية المقارنة بين شركات التأمين والبنوك .

ب- مشكلة ضعف الشفافية والتى نتجت من عدم توفير معلومات مفيدة عن قيمة التزامات التأمين وعن الربحية :

١- بالنسبة لضعف الشفافية والناتج عن عدم توفير معلومات مفيدة عن قيمة الالتزامات ، فبالرجوع إلى فقرات المعيارين (معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥) يتضح الآتى :

- أشار كلا المعيارين فى الفقرة ١٥ إلى ضرورة قيام شركة التأمين بتقييم مدى كفاية التزاماتها التأمينية فى تاريخ التقرير باستخدام القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية على أن يتم مقارنتها بالقيمة الدفترية الالتزامات التأمين ، ونظراً لأن القيمة الدفترية لالتزامات التأمين تعد معلومات تاريخية ، وبالتالى فإن الشركات التى تقوم بقياس قيمة التزامات التأمين بتلك الطريقة تستخدم معلومات تاريخية لا تأخذ فى اعتبارها القيمة الزمنية للنقود عند قياسها لتلك الالتزامات .
- أشار كلا المعيارين فى الفقرة ٣٢ إلى أنه يجوز لشركة التأمين التى تشترى محفظة من عقود التأمين أن تستخدم طريقة النموذج الموسع الذى يعمل على تقسيم عقود التأمين المشتراه لمكونين (أصول والتزامات) ، ومن ثم فإن تلك الشركات تقوم بقياس قيمة عقود التأمين بالاعتماد على محفظتها الاستثمارية والتى تكون أكثر عرضة للتقلبات و لاتستخدم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من تلك العقود .

٢- بالنسبة لضعف الشفافية الناتج عن عدم توفير معلومات مفيدة عن الربحية ، فبالرجوع إلى فقرات المعيارين (معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥) يتضح الآتى :

- أشار كلا المعيارين فى الفقرة ٢٤ إلى السماح ولكن بشكل غير ملزم لشركة التأمين بتغيير سياساتها المحاسبية بحيث يتم قياس التزامات التأمين المخصصة لتعكس أسعار الفائدة السوقية الحالية وإدراج التغيرات التى تطرأ على تلك الالتزامات ضمن الأرباح والخسائر ، ومن ثم اتباع سياسات محاسبية تتطلب تقديرات واقتراحات حالية أخرى بالنسبة للالتزامات المخصصة ، بالإضافة إلى السماح لشركة التأمين بتغيير سياستها لالتزامات محددة دون تطبيق هذه السياسات بشكل متسق على كافة الالتزامات ، مما ينتج عنه عدم توفير معلومات متسقة عن الربحية نظراً لامكانية التلاعب من قبل الشركات باستخدام معدلات مختلفة للقيمة السوقية الحالية وعلى التزامات محددة دون غيرها مما يؤثر بالتالى تلك الالتزامات ، ومن ثم فإن تلك التغيرات سيتم إدراجها ضمن الأرباح والخسائر ، مما يؤدى إلى عدم توفير معلومات متسقة عن الربحية ومصادر الأرباح المعترف بها فى عقود التأمين ، كذلك يؤدى القصور السابق إلى أن الالتزامات الناشئة عن عقود التأمين تكون قيمتها غير مؤكدة بدرجة كبيرة .
- أشار كلا المعيارين فى الفقرة رقم ٣٩ أ إلى طريقة تحليلات القيمة الضمنية وهى إحدى طرق قياس الأداء والذى تم الإشارة إليه فى أحد الدراسات السابقة وأنها كنموذج يقترب من مفهوم القيمة العادلة (Wu & Hsu , 2011) ، وبالتالى فإن العديد من الشركات تلجأ إلى استخدام بدائل لقياس الأداء مثل القيمة الضمنية على الرغم من أنها ليست من ضمن مقاييس المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً للوفاء بالمعلومات الواردة فى كلا المعيارين .

اتضح من خلال العرض السابق مدى قصور المعالجات الواردة فى كلا المعيارين (معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥) ، وأن هذا القصور قد نتج عنه عدة مشكلات أدت إلى صعوبة وجود قياس موثوق فيه للالتزامات وعدم توفير معلومات مفيدة عن الربحية ، وكذلك أدى إلى صعوبة قابلية القوائم المالية لشركات التأمين للمقارنة سواء فيما بينها أو بينها وبين الشركات التى تعمل

فى أنشطة أخرى بخلاف التأمين ، وهو نفس ما انتهت إليه دراسة (Hadfield , 2010) ، وهو أيضاً ما دفع مجلس معايير المحاسبة الدولى IASB نحو إصدر معيار تقرير مالى دولى جديد يحمل رقم ١٧ ويحمل نفس الاسم وهو عقود التأمين ويحل محل معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ بحلول عام ٢٠٢١ ، ويعمل على معالجة المشكلات الناتجة عن قصور المعالجات الواردة فى المعيار الحالى (معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤) والذى تم تبنيه فى مصر من خلال المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ والذى يمثل ترجمة له ، لذا فإنه من الضرورى تقييم دور معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى علاج المشكلات السابقة والتى نتجت عن قصور المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ من أجل تأكيد أو نفى من مزاعم مجلس معايير المحاسبة الدولى IASB بفاعلية المعالجات الواردة به فى علاج المشكلات السابقة وذلك كما سيتم فى الجزء التالى من الدراسة .

ثالثاً : دور معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى الحد من المشكلات المحاسبة عن عقود التأمين والناتجة عن قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤

لتقييم مدى نجاح أو فشل معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى الحد من المشكلات المحاسبة عن عقود التأمين والناتجة عن قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ فإنه ينبغى تقييم دور المعالجات الواردة به فى علاج المشكلات السابقة ، وذلك كمايلى :

أولاً : بالنسبة لمشكلة عدم القابلية للمقارنة :

يرى الباحثان أن معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ استطاع من خلال المعالجات الواردة به (مجلس معايير المحاسبة الدولى ، ٢٠١٧) الحد من تلك المشكلة من خلال الآتى :

١- حدد المعيار من خلال فقرات النطاق التى تبدأ من الفقرة ٣ نطاق تطبيق المعيار ، كما حدد من خلال الفقرة ب ٢٦ ضمن ملحق المعيار أمثلة للعقود التى تعد عقود تأمين ، أى أن المعيار أشار من خلال الفقرات السابقة إلى أنواع وأشكال عقود التأمين التى ستدخل فى نطاق المعيار حتى لا يكون هناك استثناءات تخرج عن نطاق المعيار ، كما أشار من خلال فقرات الإثبات (الفقرات ٢٥: ٢٨) ، فقرات القياس (٢٩: ٣٢) إلى أسس موحدة للإثبات والقياس ، مما سيعمل على تطبيق أنواع عقود التأمين التى حددها المعيار لأسس محاسبية موحدة ومتسقة ، مما سيعمل معه على زيادة القابلية للمقارنة بين شركات التأمين وبعضها البعض .

٢- لم يتح المعيار أى استثناءات للشركات متعددة الجنسية وشركاتها التابعة ، وإنما أشار كما تم الإشارة إليه فى الفقرة السابقة إلى أسس موحدة لإثبات وقياس كافة عقود التأمين ، مما سيجعل الشركات متعددة الجنسية تقوم بقياس عقود التأمين داخل المجموعة باتساق ، كما يجعل من السهل مقارنة نتائجها سواء على مستوى المنتج أو المنطقة الجغرافية .

٣- أشار المعيار من خلال الفقرتين ١٠ ،١١ منه إلى تطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم ٩ على المشتقات الضمنية كما فى حالة وجود عقود تأمين تتضمن مكون استثمار أو مكون خدمة أو كليهما ، وفصل مكون الاستثمار وتطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم ٩ عليه ، مما يجعل الايراد من عقود التأمين وهو مكون الخدمة يعكس التغطية التأمينية المقدمة باستثناء مكون الاستثمار (الودائع) والذى يتم تطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم ٩ عليه ، وذلك كما فى أى صناعة أخرى مثل البنوك مما يتيح إمكانية المقارنة بين منشآت التأمين والمنشآت الأخرى مثل البنوك .

ثانياً : بالنسبة لمشكلة ضعف الشفافية والتى نتجت عن عدم توفير معلومات مفيدة عن قيمة الالتزامات وعن الربحية :

يرى الباحثان أن المعيار قد استطاع الحد من تلك المشكلة بشكل كبير وذلك كما يلى :

١- أشار المعيار من خلال الفقرات ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٦ إلى أنه يجب قياس قيمة عقود التأمين من خلال التدفقات النقدية للوفاء بالعقود وأن يتحقق فى تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية عدم الانحياز ، وأن تتضمن جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة والتى تكون متاحة دون جهد أو تكلفة وأن تعكس وجهة نظر المنشأة على أن تكون متسقة مع أسعار السوق ، وأن تكون حالية تظهر أثر الظروف القائمة فى تاريخ القياس وأن تكون واضحة ، كما يجب فى معدلات الخصم المستخدمة فى تقدير التدفقات النقدية المستقبلية أن تعكس القيمة الزمنية للنقود ، وأن تكون متسقة مع أسعار السوق الحالية الممكن رصدها للأدوات المالية التى تتفق خصائصها مع خصائص عقود التأمين ، وهو ما سيؤدى إلى أن تقيس الشركات عقود التأمين من خلال القيمة الجارية وليس من خلال التكلفة التاريخية ، كما أن المدفوعات المقدرة لتسوية الالتزامات مؤكدة الحدوث سوف يتم تقديرها بالقيمة الجارية لكى تعكس القيمة الزمنية للنقود ، حيث يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدلات خصم تعكس القيمة الزمنية وتتسق مع أسعار السوق الحالية .

٢- أشار المعيار من خلال الفقرتين ٣٢ ، ٤٠ إلى أنه عند قياس قيمة عقود التأمين يكون بإجمالى التدفقات النقدية للوفاء بالعقود مضافاً إليه هامش الخدمة التعاقدية ، وذلك عند القياس الأولى وبمجموع الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية مضافاً إليه الالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة عند القياس اللاحق لقيمة عقود التأمين ، أى أن المعيار اعتمد فى قياس قيمة عقود التأمين على الالتزامات التى تنشأ من العقود فقط وليس من خلال الاعتماد على قيمة محفظتها الاستثمارية كما فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤.

٣- أشار المعيار من خلال الفقرات ٨٧ ، ٨٨ إلى أنه عند تحديد دخل أو مصروف تمويل التأمين يجب أن يتم مايلى :

- تحديد أثر القيمة الزمنية للنقود والتغيرات فى القيمة الزمنية للنقود ، وأثر المخاطر المالية والتغيرات فى المخاطر المالية .

فى أنشطة أخرى بخلاف التأمين ، وهو نفس ما انتهت إليه دراسة (Hadfield , 2010) ، وهو أيضاً ما دفع مجلس معايير المحاسبة الدولى IASB نحو إصدر معيار تقرير مالى دولى جديد يحمل رقم ١٧ ويحمل نفس الاسم وهو عقود التأمين ويحل محل معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ بحلول عام ٢٠٢١ ، ويعمل على معالجة المشكلات الناتجة عن قصور المعالجات الواردة فى المعيار الحالى (معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤) والذى تم تبنيه فى مصر من خلال المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ والذى يمثل ترجمة له ، لذا فإنه من الضرورى تقييم دور معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى علاج المشكلات السابقة والتى نتجت عن قصور المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ من أجل تأكيد أو نفى من مزاعم مجلس معايير المحاسبة الدولى IASB بفاعلية المعالجات الواردة به فى علاج المشكلات السابقة وذلك كما سيتم فى الجزء التالى من الدراسة .

ثالثاً : دور معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى الحد من المشكلات المحاسبة عن عقود التأمين والناتجة عن قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤

لتقييم مدى نجاح أو فشل معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى الحد من المشكلات المحاسبة عن عقود التأمين والناتجة عن قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ فإنه ينبغى تقييم دور المعالجات الواردة به فى علاج المشكلات السابقة ، وذلك كمايلى :

أولاً : بالنسبة لمشكلة عدم القابلية للمقارنة :

يرى الباحثان أن معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ استطاع من خلال المعالجات الواردة به (مجلس معايير المحاسبة الدولى ، ٢٠١٧) الحد من تلك المشكلة من خلال الآتى :

١- حدد المعيار من خلال فقرات النطاق التى تبدأ من الفقرة ٣ نطاق تطبيق المعيار ، كما حدد من خلال الفقرة ب ٢٦ ضمن ملحق المعيار أمثلة للعقود التى تعد عقود تأمين ، أى أن المعيار أشار من خلال الفقرات السابقة إلى أنواع وأشكال عقود التأمين التى ستدخل فى نطاق المعيار حتى لا يكون هناك استثناءات تخرج عن نطاق المعيار ، كما أشار من خلال فقرات الإثبات (الفقرات ٢٥: ٢٨) ، فقرات القياس (٢٩: ٣٢) إلى أسس موحدة للإثبات والقياس ، مما سيعمل على تطبيق أنواع عقود التأمين التى حددها المعيار لأسس محاسبية موحدة ومتسقة ، مما سيعمل معه على زيادة القابلية للمقارنة بين شركات التأمين وبعضها البعض .

٢- لم يتح المعيار أى استثناءات للشركات متعددة الجنسية وشركاتها التابعة ، وإنما أشار كما تم الإشارة إليه فى الفقرة السابقة إلى أسس موحدة لإثبات وقياس كافة عقود التأمين ، مما سيجعل الشركات متعددة الجنسية تقوم بقياس عقود التأمين داخل المجموعة باتساق ، كما يجعل من السهل مقارنة نتائجها سواء على مستوى المنتج أو المنطقة الجغرافية .

٣- أشار المعيار من خلال الفقرتين ١٠ ،١١ منه إلى تطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم ٩ على المشتقات الضمنية كما فى حالة وجود عقود تأمين تتضمن مكون استثمار أو مكون خدمة أو كليهما ، وفصل مكون الاستثمار وتطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم ٩ عليه ، مما يجعل الايراد من عقود التأمين وهو مكون الخدمة يعكس التغطية التأمينية المقدمة باستثناء مكون الاستثمار (الودائع) والذى يتم تطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم ٩ عليه ، وذلك كما فى أى صناعة أخرى مثل البنوك مما يتيح إمكانية المقارنة بين منشآت التأمين والمنشآت الأخرى مثل البنوك .

ثانياً : بالنسبة لمشكلة ضعف الشفافية والتى نتجت عن عدم توفير معلومات مفيدة عن قيمة الالتزامات وعن الربحية :

يرى الباحثان أن المعيار قد استطاع الحد من تلك المشكلة بشكل كبير وذلك كما يلى :

١- أشار المعيار من خلال الفقرات ٣٢ ،٣٣٠ ، ٣٦ إلى أنه يجب قياس قيمة عقود التأمين من خلال التدفقات النقدية للوفاء بالعقود وأن يتحقق فى تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية عدم الانحياز ، وأن تتضمن جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة والتى تكون متاحة دون جهد أو تكلفة وأن تعكس وجهة نظر المنشأة على أن تكون متسقة مع أسعار السوق ، وأن تكون حالية تظهر أثر الظروف القائمة فى تاريخ القياس وأن تكون واضحة ، كما يجب فى معدلات الخصم المستخدمة فى تقدير التدفقات النقدية المستقبلية أن تعكس القيمة الزمنية للنقود ، وأن تكون متسقة مع أسعار السوق الحالية الممكن رصدها للأدوات المالية التى تتفق خصائصها مع خصائص عقود التأمين ، وهو ما سيؤدى إلى أن تقيس الشركات عقود التأمين من خلال القيمة الجارية وليس من خلال التكلفة التاريخية ، كما أن المدفوعات المقدرة لتسوية الالتزامات مؤكدة الحدوث سوف يتم تقديرها بالقيمة الجارية لكى تعكس القيمة الزمنية للنقود ، حيث يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدلات خصم تعكس القيمة الزمنية وتتسق مع أسعار السوق الحالية .

٢- أشار المعيار من خلال الفقرتين ٣٢ ، ٤٠ إلى أنه عند قياس قيمة عقود التأمين يكون بإجمالى التدفقات النقدية للوفاء بالعقود مضافاً إليه هامش الخدمة التعاقدية ، وذلك عند القياس الأولى وبمجموع الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية مضافاً إليه الالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة عند القياس اللاحق لقيمة عقود التأمين ، أى أن المعيار اعتمد فى قياس قيمة عقود التأمين على الالتزامات التى تنشأ من العقود فقط وليس من خلال الاعتماد على قيمة محفظتها الاستثمارية كما فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤.

٣- أشار المعيار من خلال الفقرات ٨٧ ، ٨٨ إلى أنه عند تحديد دخل أو مصروف تمويل التأمين يجب أن يتم مايلى :

- تحديد أثر القيمة الزمنية للنقود والتغيرات فى القيمة الزمنية للنقود ، وأثر المخاطر المالية والتغيرات فى المخاطر المالية .

- تضمين دخل ومصروفات التأمين خلال الفترة فى الربح أو الخسارة على أن يتم تقسيم دخل ومصروفات التأمين والتى يتم إدراجها فى الربح أو الخسارة عن طريق تخصيص منتظم لإجمالى دخل أو مصروف التأمين المتوقع طول مدة العقد .

كما أشار المعيار فى الفقرتين ١١٠ ، ١١٨ إلى ضرورة أن تفصح المنشأة عن إجمالى مبلغ دخل أو مصروف التأمين ، وأن توضح العلاقة بين دخل ومصروف التأمين وعائد الاستثمار على أصولها لتمكين مستخدمى القوائم المالية من تقويم موارد دخل أو مصروف التمويل المثبتة فى الربح أو الخسارة والدخل الشامل ، أما إذا اختارت المنشأة تقسيم دخل أو مصروفات التأمين إلى مبالغ معروضة فى الدخل الشامل ومبالغ معروضة فى الربح أو الخسارة فيجب عليها أن تفصح وتوضح الطرق المستخدمة لتحديد دخل أو مصروف التأمين المدرج فى الربح أو الخسارة ، ومن ثم يتضح أن المعيار قد قام بتوفير معلومات متسقة عن مكونات الأرباح الحالية والمستقبلية من عقود التأمين من خلال تحديد أثر التغيرات فى القيمة الزمنية للنقود وتقسيم دخل ومصروفات التأمين عن طريق تخصيص منظم لإجمالى دخل ومصروفات التأمين المتوقعة خلال مدة العقد ، والإفصاح عن العلاقة بين الدخل والمصروفات والسبب فى إدراج بعض عناصر الدخل والمصروفات فى الربح أو الخسارة والبعض فى الدخل الشامل ، وهو ما يتيح توفير معلومات تتسم بالاتساق عن مكونات الأرباح الحالية والمستقبلية من عقود التأمين .

٤- أشار المعيار من خلال الفقرة ١١٧ إلى ضرورة أن تفصح عن الاجتهادات المهمة والتغيرات فى الاجتهادات التى جرت عند تطبيق المعيار وعن المدخلات والافتراضات وطرق التقدير المستخدمة فى قياس عقود التأمين ، وأى تغيرات فى الطرق والعمليات الخاصة بتقدير المدخلات المستخدمة لقياس العقود ، بالإضافة إلى المنهج المستخدم فى تحديد معدلات الخصم وتحديد مكونات الاستثمار ، فتلك المعلومات الإضافية التى ستوفرها شركات التأمين بموجب تلك الفقرة ستساعد مستخدمى القوائم المالية فى تحديد التقديرات والافتراضات المستخدمة فى قياس عقود التأمين ، مما سيساعدهم فى اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

٥- أشار المعيار من خلال الفقرتين ١٢٨، ١٢٩ إلى تحليل الحساسية والذى يظهر كيف يتأثر الربح أو الخسارة وحقوق الملكية بالتغيرات فى المخاطر التى يتم التعرض لها والناشئة عن عقود التأمين والتى كانت محتملة بشكل معقول فى نهاية فترة التقرير ، بالإضافة إلى الإفصاح عن الطرق والافتراضات المستخدمة فى إعداد تحليل الحساسية ، التغيرات فى الطرق والافتراضات فى الفترة السابقة والمستخدمة فى إعداد تحليل الحساسية ، وأسباب مثل هذه التغيرات ، فعلى الرغم من أن المعيار مازال يستخدم مقاييس أداء مثل تحليل الحساسية ، وهو ليس من ضمن مقاييس المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً إلا أن اللجوء لتلك المقاييس سيكون بشكل أقل مما هو عليه بالنسبة لمعيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، كما أن معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ قد أوجب على الشركات أن تفصح عن معلومات إضافية عن طبيعة تلك المقاييس وعن كيفية إعدادها والتغيرات التى تنشأ فى إعداد تلك المقاييس وأسبابها ، وذلك حتى يكون هناك قابلية للمقارنة بين القوائم المالية لشركات التأمين وبعضها البعض وبين القوائم المالية

للشركة الواحدة عبر الفترات المتعاقبة ، وبما يجعل من تلك المعلومات الإضافية ذات معنى لمستخدمى القوائم المالية .

فى ضوء ما سبق يتضح أن معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ قد ساهم فى الحد من المشكلات التى نتجت عن قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، إلا أن بعض الشركات قد هاجمت معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ بحجة ارتفاع تكاليف تنفيذ المعيار ، وهو ما أكدت عليه المجموعة الاستشارية للتقارير المالية الأوروبية EFRAG والتى قامت بدراسة حالة واسعة النطاق شاركت فيها ١١ شركة تأمين أوروبية كبيرة الحجم ، ٤٩ شركة تأمين أوروبية بأحجام مختلفة ، وقد انتهت الدراسة إلى وجود مخاوف من قبل شركات التأمين بشأن ارتفاع تكاليف تنفيذ وتطبيق المعيار ، مما سيحمل الشركات أعباء مالية إضافية تقع على عاتقهم نتيجة تطبيق المعيار (EFRAG , 2018) .

ويرى الباحثان أن تلك المخاوف تنشأ من الآتى :

١- أن معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ قد أشار إلى أن الهدف منه هو إدخال تحسينات محدودة فى المحاسبة عن عقود التأمين من قبل المؤمنين ، وبالتالى فإن الشركات لم تجد هناك اختلافاً كثيراً بين الممارسات قبل المعيار والممارسات بعد المعيار ، وبالتالى لم تجد أى تكاليف إضافية للتطبيق ، بينما معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ قد وضع أسس محاسبية متسقة للتطبيق على كافة أنواع عقود التأمين ، وهو ما يتطلب من الشركات تغير الوضع الحالى إلى الوضع الجديد وهو ما أثار مخاوفهم من ارتفاع تكلفة التطبيق ، إلا أن تلك المخاوف ليست فى محلها لأن المنافع التى ستتحقق من التطبيق ستكون أفضل من عدم تطبيق المعيار واستمرار الوضع الحالى ، كذلك فإن تكلفة التطبيق ستكون لمرة واحدة ولن تتكرر فى السنوات التالية ، لاستمرار النظام الجديد بعد ذلك .

٢- الخوف من تطبيق أى شئ جديد وهى طبيعة بشرية من تطبيق أى شئ يخالف المألوف عليه ، والذى يرى الباحثان أنها ستختفى بمجرد تطبيق المعيار والاعتياد عليه.

وبالتالى فإن المخاوف السابقة لن تمثل عائقاً نحو تطبيق المعيار بل إن النتائج التى ستتحقق من تطبيق المعيار ستبدد تلك المخاوف .

بناءً على التقييم السابق للمعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى الحد من المشكلات التى نتجت بسبب قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، والتى أكدت فعالية تلك المعالجات فى الحد من المشكلات السابق التعرض لها ، فإنه ينبغى اختبار مدى فعالية تلك المعالجات والواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى علاج المشكلات السابقة والتى تم الإشارة إليها فى ثانياً فى تلك الدراسة من خلال دراسة ميدانية يتم فيها استطلاع آراء الفئات ذات الاهتمام بموضوع الدراسة حول جدوى فعالية تلك المعالجات فى الحد من المشكلات السابق الإشارة إليها ، وذلك كما يتضح فى الجزء التالى من الدراسة .

رابعاً : فروض الدراسة :

فى ضوء مشكلة وهدف الدراسة وعرض تقييم الدراسات السابقة والمشكلات الناتجة عن قصور المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ وأسباب ذلك القصور ، وتقييم دور معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى الحد من تلك المشكلات أمكن للباحثين صياغة فروض الدراسة على النحو التالى :

الفرض الأول : يعد معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ومن ثم المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ قاصراً فى توفير معلومات تساعد مستخدمى التقارير المالية فى إجراء المقارنات وفى توفير معلومات تتسم بالشفافية .

الفرض الثانى : تعد المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فعالة فى الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين والناتجة عن قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ والذى يمثل المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ ترجمة له .

خامساً :الدراسة الميدانية :

وتتمثل خطوات الدراسة الميدانية فى :

١- أهداف الدراسة الميدانية :

تهدف الدراسة الميدانية إلى استطلاع آراء واتجاهات الأطراف المختلفة ذات العلاقة بشأن التعرف على مايلى :

- آراء واتجاهات عينة الدراسة بشأن المشكلات الناتجة عن قصور فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ والمعيار المحاسبى المصرى رقم (٣٧) وأسباب ذلك القصور .
- آراء واتجاهات عينة الدراسة بشأن مدى فعالية المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالي رقم ١٧ فى الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين السابق تحديدها.

٢- مجتمع وعينة الدراسة :

مجتمع الدراسة : يتمثل مجتمع الدراسة الميدانية فى الفئات ذات الصلة بموضوع الدراسة والتى تتمثل فى :

- أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات التجارة فى عدد من الجامعات الحكومية المصرية التابعة للمجلس الأعلى للجامعات والواقعة فى نطاق محافظتى القاهرة والجيزة وهى جامعات القاهرة وعين شمس وحلوان ، بصفتهم مهتمين بالمعايير المحاسبية والتقارير المالية ومستخدمين بشكل أساسى للتقارير المالية المعدة وفقاً لتلك المعايير من خلال البحوث العلمية التى يتم إجراؤها ، ويبلغ عدد هذه الفئة ١٢٠ مفردة وقد تم تحديد عددها من خلال الرجوع إلى أقسام المحاسبة بكليات التجارة بتلك الجامعات لمعرفة العدد الفعلى لأعضاء هيئة التدريس المتواجدين والقائمين بالعمل بشكل فعلى بالقسم بعد استبعاد الأعضاء المعارين (سواء فى الداخل أو الخارج) أو الحاصلين على أجازات .

- المديرين الماليين فى شركات التأمين المقيدة لدى الهيئة العامة للرقابة المالية (شركات التأمين وإعادة التأمين): بصفتهما معدين للتقارير المالية ، ويبلغ حجم هذه الفئة ٣٧ مفردة وذلك من واقع العدد الفعلى المقيد بكتاب الإحصائى السنوى عن نشاط التأمين (الهيئة العامة للرقابة المالية ، ٢٠١٨) .

- المراجعين الخارجيين المقيدين فى سجل الهيئة العامة للرقابة المالية : بصفتهم مستخدمين للتقارير ومدققين لها ، ويبلغ حجم هذه الفئة ٢٧٧ مفردة وذلك من واقع العدد الفعلى المقيد فى السجل والموجود على الموقع الالكترونى للهيئة العامة للرقابة المالية

(http://www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/pool_extra_efsa/segel%20morakebe%20hesabat.htm)

يوضح الجدول التالى مجتمع الدراسة وأعداد كل فئة والوزن النسبى لها مقارنة بباقى الفئات وذلك كما يلى :

جدول رقم (١)

توزيع مجتمع الدراسة وأعداد كل فئة والوزن النسبى لها مقارنة بباقى الفئات

الفئة	العدد	الوزن النسبى لفئات المجتمع
أعضاء هيئة التدريس	١٢٠	%٢٧.٦
المديرين الماليين فى شركات التأمين	٣٧	%٨.٥
المراجعين الخارجيين	٢٧٧	%٦٣.٩
الإجمالى	٤٣٤	%١٠٠

عينة الدراسة :

اعتمد الباحثان فى تحديد حجم العينة على القانون التالى : (أبو القاسم و خليفة ، ٢٠٠٥)

$$n = \frac{Z^2_{\frac{\alpha}{2}} \times p(1-p) \times N}{Z^2_{\frac{\alpha}{2}} \times p(1-p) + e^2 (N-1)}$$

حيث إن :

n : تمثل حجم العينة

N : حجم المجتمع

$Z^2_{\frac{\alpha}{2}}$: القيمة الجدولية المقابلة لمعامل الثقة ٩٥%

P: نسبة الخاصية محل الاهتمام فى المجتمع

e: خطأ التقدير

بتطبيق القانون السابق يتضح أن حجم العينة الناتج يبلغ ٢٠٤ مفردة ، وقد تم تحديد حجم العينة لكل فئة من الفئات السابقة بطريقة التوزيع المتناسب من خلال قسمة حجم المجتمع لكل فئة على إجمالى حجم المجتمع ككل وضرب الناتج فى حجم العينة الناتج وهو ٢٠٤ مفردة ، وذلك لكل فئة من فئات الدراسة الثلاثة للحفاظ على الوزن النسبى لكل فئة من فئات المجتمع ، بحيث تكون عينة الدراسة ممثلة أفضل تمثيل للمجتمع المأخوذة منه ، وذلك كما يتضح من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (٢)

توزيع عينة الدراسة وأعداد كل فئة والوزن النسبى لها مقارنة بباقى الفئات

الفئة	العدد	الوزن النسبى لفئات العينة
أعضاء هيئة التدريس	٥٦	%٢٧.٦
المديرين الماليين فى شركات التأمين	١٨	%٨.٥
المراجعين الخارجيين	١٣٠	%٦٣.٩
الإجمالى	٢٠٤	%١٠٠

كما قام الباحثان بتوزيع عدد ٢٣٠ قائمة استقصاء للحصول على الحد الأدنى المطلوب من قوائم الاستقصاء الصالحة للتحليل والذى يمثل حجم العينة الذى تم تحديده ، وبالتالى الحفاظ على مستوى الثقة السابق تحديده فى معادلة حجم العينة وهو ٩٥% مع الحفاظ على الوزن النسبى لكل فئة من فئات العينة ،نظراً لصعوبة الحصول على كافة استمارات الاستقصاء التى تم توزيعها ، بالإضافة إلى أن بعض الاستمارات قد تكون غير مستوفاة من جانب المستقصيين وبالتالى لا تصلح للتحليل ، وقد تم استلام عدد ٢٢٠ قائمة ، وبتحليل تلك القوائم اتضح أن القوائم الصالحة للتحليل تبلغ ٢١٥(الحد الأدنى المطلوب) ، وذلك كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (٣)

أعداد قوائم الاستقصاء الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل الإحصائى لكل فئة من فئات الدراسة

الفئة	عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم المستلمة	عدد القوائم غير الصالحة للتحليل	عدد القوائم الصالحة للتحليل الإحصائى
أعضاء هيئة التدريس	٦٣	٥٧	١	٥٦
المديرين الماليين	٢٠	١٩	١	١٨
المراجعين الخارجيين	١٤٧	١٤٤	٣	١٤١
الإجمالى	٢٣٠	٢٢٠	٥	٢١٥

٣- أساليب جمع البيانات

١- الأساليب المستخدمة فى جمع البيانات : فقد تم الاعتماد على أسلوب قوائم الاستقصاء بصفة رئيسية من خلال إعداد قائمة تحتوى على الأسئلة المراد أخذ آراء عينة الدراسة بشانها لاختبار فروض الدراسة.

٢- محتويات قائمة الاستقصاء (الواردة ضمن ملحق الدراسة):

أ – التبويب العام لقائمة الاستقصاء : فقد تم تقسيم قائمة الاستقصاء والواردة بملاحق الدراسة لقسمين من الأسئلة وذلك كما يلى :

- القسم الأول من القائمة : يهدف للتعرف على البيانات الشخصية للمستقصى منهم .
- القسم الثانى من القائمة : ويتضمن ثلاث مجموعات من الأسئلة وتهدف للتعرف على آراء عينة الدراسة أو المستقصى منهم فى الأسئلة الواردة بقائمة الاستقصاء .

ب- العلاقة بين فروض الدراسة الميدانية والأسئلة الواردة فى قائمة الاستقصاء : وتتضح تلك العلاقة من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (٤)

العلاقة بين فروض الدراسة الميدانية والأسئلة الواردة فى قائمة الاستقصاء

الفرض	الأسئلة المرتبطة بها
يعد معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ومن ثم المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ قاصراً فى توفير معلومات تساعد مستخدمى التقارير المالية فى إجراء المقارنات وفى توفير معلومات تتسم بالشفافية	المجموعة الأولى من الأسئلة : وتتناول مجموعة أسئلة خاصة بقصور المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧وأسباب ذلك القصور والتى تتمثل فى السؤالين الأول والثانى من أسئلة الاستقصاء
تعد المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فعالة فى الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين والناتجة عن قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ والذى يمثل المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ ترجمة له	المجموعة الثالثة من الأسئلة : وتتناول أسئلة تتعلق بالمعالجات المقدمة من خلال معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ لحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين والناتجة عن قصور المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام والتى تتمثل فى السؤال الثالث من أسئلة الاستقصاء

٤- إجراءات وأساليب التحليل الإحصائى

اتبع الباحثان الإجراءات التالية لإتمام التحليل الإحصائى للبحث:

أ- مرحلة إدخال ومعالجة البيانات .

قام الباحثان بمراجعة استمارة الاستقصاء للتأكد من اكتمالها وصلاحيتها لإدخال البيانات والتحليل الإحصائى حيث تم استبعاد الاستمارات التي لا تتوافر بها الشروط اللازمة، ثم قام بتكويد (ترميز) المتغيرات والبيانات ثم تفريغها بالحاسب الآلي فى برامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار الرابع والعشرون ، باستخدام مقياس ليكارت الخماسى Likert Scale لقياس استجابة المبحوثين لفقرات استمارة الاستقصاء بإعطاء خمس درجات فى حالة الموافقة تماماً ، وأربع درجات فى حالة الموافقة ، وثلاث درجات فى حالة المحايد ، ودرجتين فى حالة عدم الموافقة ، ودرجة واحدة فى حالة حالة عدم الموافقة تماماً.

ب-مرحلة الإحصاءات الوصفية ومجتمع الدراسة:

قام الباحثان باستخراج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة ويشمل الإحصاء الوصفي كل من التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابى المرجح، الانحراف المعيارى، معامل الاختلاف المعيارى والترتيب على أساس القيم الأقل تشتتاً أو الأكثر تجانساً.

٥- تحليل متغيرات الدراسة باستخدام التحليل الاحصائي :

وفيما يلي الأدوات التي استخدمت في تحليل الاستمارات و بيان صحة فروض الدراسة

أ- الثبات والصدق الذاتي لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (٥)

معامل الثبات والصدق الذاتي لمحاور الدراسة

المحاور	معامل الثبات alpha	معامل الصدق
يعد معيار التقرير المالي الدولى رقم ٤ ومن ثم المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ قاصراً فى توفير معلومات تساعد مستخدمى التقارير المالية فى إجراء المقارنات وفى توفير معلومات تتسم بالشفافية	,٨٤٢	,٩١٧
تعد المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فعالة فى الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين والناتجة عن قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ والذى يمثل المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ ترجمة له	,٧٩١	,٨٨٩

وقد تبين من الجدول رقم (٥) أنه باستخدام معامل الثبات الفاكرونباخ (alpha) لقياس ثبات المحتوى لمحاور الدراسة سالفة الذكر مايلى :

- معامل الفاكرونباخ للمحور الأول " **يعد معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ومن ثم المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ قاصراً فى توفير معلومات تساعد مستخدمى التقارير المالية فى إجراء المقارنات وفى توفير معلومات تتسم بالشفافية** " قد بلغ (,٨٤٢) ، الأمر الذي انعكس أثره على الصدق الذاتى حيث بلغ (,٩١٧).
- معامل الفاكرونباخ للمحور الثانى " **يعد معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فعالاً فى حل مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين والناتجة عن قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ والذى يمثل المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ ترجمة له**" قد بلغ (,٧٩١) ، الأمر الذي انعكس أثره على الصدق الذاتى حيث بلغ (,٨٨٩).

مما سبق يتضح الثبات المرتفع لمحاور الدراسة على مستوى عينة الدراسة ، وإمكانية الاعتماد على البيانات التى تم الحصول عليها من آراء مفردات العينة .

ب- تحليل نسب الموافقة على أسئلة الاختيارات المتعددة

تم إجراء التحليل الوصفي الخاص بأسئلة الاختيار من متعدد والواردة فى قائمة الاستقصاء وذلك كالتالى:

أولا : الفقرات التى تتعلق بمدى وجود قصور فى المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ وأسباب ذلك القصور .

السؤال الأول : هل توافق على وجود قصور المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ أدى إلى صعوبة تحقيق القابلية للمقارنة وعدم توفير معلومات تتسم بالشفافية ؟

جدول رقم (٦)

تحليل نسب الموافقة على وجود قصور المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ أدى إلى صعوبة تحقيق القابلية للمقارنة وعدم توفير معلومات تتسم بالشفافية

نعم		لا	
التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
٢٠٦	%٩٥,٨	٩	%٤,٢

و كانت نسبة الإجابة بنعم في عينة الدراسة هي ٩٥,٨% بينما كانت نسبة الإجابة بلا هي ٤,٢% كما هو موضح بالجدول السابق وعلي ذلك يكون حجم العينة التى سوف تستخدم في تحليل السؤال التالي بعد استبعاد عدد مفردة كانت إجاباتهم بلا.

السؤال الثانى : ما هو رأيك فى المشكلات الناتجة عن قصور المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ والمتمثلة فى صعوبة تحقيق القابلية للمقارنة وعدم توفير معلومات تتسم بالشفافية وأسباب ذلك القصور ؟

وبتحليل الإجابات علي هذا السؤال يتضح مايلى :

جدول رقم(٧)

التوزيع التكراري و النسبى وبعض المقاييس الإحصائية

الفقرة	المستويات [النسبة اسفل التكرار]					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	كا٢	مستوى الدلالة	الترتيب
	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غيرموافق تماماً						
١	١٠٣	٦٠	٣١	٩	٣	٤,٢٢	٠,٩٥%	٢٢,٤١%	٥٧,٧٢	٠,٠٠	٧
	٥٠%	٢٩%	١٥%	٤,٥%	١,٥%						
٢	١٠٩	٦٠	٣١	٣	٣	٤,٣١	٠,٨٨%	٢٠,٣٥%	٦٧,٤٤	٠,٠٠	٢
	٥٣%	٢٩%	١٥%	١,٥%	١,٥%						
٣	١٠٠	٦٥	٢٩	٩	٣	٤,٢٢	٠,٩٣%	٢٢,٠٦%	٥٧,٤٤	٠,٠٠	٦
	٤٩%	٣٢%	١٤%	٤%	١%						
٤	١٠٣	٦٣	٢٦	١١	٣	٤,٢٢	٠,٩٦%	٢٢,٧٥%	٥٨,٤٢	٠,٠٠	٩
	٥٠%	٣٠%	١٣%	٦%	١%						
٥	١٠٦	٦٦	٣١	٣	٠	٤,٣٣	٠,٧٨%	١٨,٠٤%	٦٨,٢٨	٠,٠٠	١
	٥٢%	٣٢%	١٥%	١%	٠%						
٦	١٠٠	٦٠	٣٤	٩	٣	٤,١٩	٠,٩٥%	٢٢,٧٠%	٥٤,٣٩	٠,٠٠	٨
	٤٩%	٢٩%	١٧%	٤%	١%						
٧	١٠٣	٥٧	٤٠	٣	٣	٤,٢٤	٠,٩١%	٢١,٣٧%	٥٩,٥٣	٠,٠٠	٤
	٥٠%	٢٨%	١٩%	١,٥%	١,٥%						
٨	١٠٦	٦٠	٣٤	٣	٣	٤,٢٨	٠,٨٩%	٢٠,٧٠%	٦٣,٨٣	٠,٠٠	٣
	٥١%	٢٩%	١٧%	١,٥%	١,٥%						
٩	١٠٣	٦٥	٢٦	٩	٣	٤,٢٥	٠,٩٢%	٢١,٧٥%	٦١,٠٦	٠,٠٠	٥
	٥٠%	٣٢%	١٣%	٤%	١%						
المتوسط	١٠٣	٦٠	٢٩	١١	٣	٤,٢١	٠,٩٧%	٢٣,٠٧%	٥٦,٧٥	٠,٠٠	-
	٥٠%	٢٩%	١٤%	٦%	١%						

يعبر الجدول (٧) عن إجابات عينة الدراسة عند سؤالهم عن المشكلات الناتجة عن قصور المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ والمتمثلة فى صعوبة تحقيق القابلية للمقارنة وعدم توفير معلومات تتسم بالشفافية وأسباب ذلك القصور ، وقد تبين من خلال الإجابات أن هناك نسبة كبيرة من المستقصيين توافق علي هذه الفقرات مجتمعة ، ويتضح ذلك من خلال صف المتوسط العام هي (٥٠+٢٩=٧٩%) ، وجاءت نسبة ١٤% من العينة إجاباتهم محايدة ، بينما أكدت نسبة(٦+١=٧%) من حجم العينة عدم الموافقة على هذه الجوانب .

كما جاءت قيمة الانحراف المعيارى العام (,٩٧) بنسبة أقل من قيمة المتوسط الحسابى العام (٤,٢١) لتؤكد اختلاف نسبة التشتت في آراء مفردات عينة الدراسة و نسبة هذا التشتت غير كبيرة حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف (٢٣,٠٧) مما يؤكد صحة بيانات العينة ، كذلك جاءت قيمة مستوى الدلالة الخاص بمربع كا للمتوسط العام أقل من ٥% (٠,٠٠٠) ليثبت أن نسبة توزيع الإجابات علي المستويات الخمسة تعبر عن توزيع عشوائى ، أيضاً من خلال النظر إلى قيم معامل الاختلاف لكل فقرة من فقرات السؤال يمكن ترتيب الفقرات من حيث الأقل تشتتاً [صاحب أقل معامل اختلاف] كما هو موضح بعمود الترتيب.

ثانياً : الفقرات التى تتعلق بمدى فعالية المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى الحد مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين والناتجة عن قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ والذى يمثل المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ ترجمة له.

السؤال الثالث : ما هو رأيك فى المعالجات التالية والتى قدمها معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ للحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين والناتجة عن قصور المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ ؟ وبتحليل الإجابات علي هذا السؤال يتضح مايلى :

جدول رقم(٨)

التوزيع التكراري و النسبى وبعض المقاييس الإحصائية

الفقرة	المستويات [النسبة اسفل التكرار]					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	كا٢	مستوى الدلالة	الترتيب
	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غيرموافق تماماً						
١	١١٤	٥٧	٢٣	٩	٣	٤,٣٢	٠,٩٣	%٢١.٤٢	٧٢,٠٣	٠,٠٠٤	٤
	%٥٦	%٢٨	%١١	%٤	%١						
٢	١١٤	٥٤	٢٩	٦	٣	٤,٣٢	٠,٩١	%٢١,٠٧	٧١,٤٧	٠,٠٠	٣
	%٥٦	%٢٦	%١٤	%٣	%١						
٣	١٠٩	٥٤	٢٩	١١	٣	٤,٢٤	٠,٩٨	%٢٣,١١	٦١,٤٧	٠,٠٠	٥
	%٥٣	%٢٦	%١٤	%٦	%١						
٤	١١٤	٦٠	٢٣	٦	٣	٤,٣٥	٠,٨٨	%٢٠,٣٤	٧٤,٥٣	٠,٠٠	٢
	%٥٦	%٢٩	%١١	%٣	%١						
٥	١١٠	٥٢	٢٩	٩	٦	٤,٢٤	١,٠٢	%٢٤,٠٩	٦٣,٩٧	٠,٠٠	٨
	%٥٤	%٢٥	%١٤	%٤	%٣						
٦	١٠٨	٥٢	٢٩	١١	٦	٤,١٩	١,٠٥	%٢٥,٠٢	٥٩,١١	٠,٠٠	٩
	%٥٢	%٢٥	%١٤	%٦	%٣						
٧	١١٤	٥٤	٢٦	٩	٣	٤,٣١	٠,٩٤	%٢١,٧٧	٧٠,٥٠	٠,٠٠	٧
	%٥٦	%٢٦	%١٣	%٤	%١						
٨	١١٧	٦٠	٢٣	٣	٣	٤,٣٩	٠,٨٤	%١٩,٢٠	٧٩,٩٤	٠,٠٠	١
	%٥٧	%٢٩	%١١	%١,٥	%١,٥						
٩	١١١	٥٤	٢٦	٩	٦	٤,٢٥	١,٠١	%٢٣,٠٧	٦٥,٢٢	٠,٠٠	٦
	%٥٤	%٢٦	%١٣	%٤	%٣						
المتوسط	١١٤	٥٤	٢٩	٦	٣	٤,٣٢	٠,٩١	%٢١,٠٧	٧١,٤٧	٠,٠٠	-
	%٥٦	%٢٦	%١٤	%٣	%١						

يعبر الجدول (٨) عن إجابات عينة الدراسة عند سؤالهم عن **الفقرات التى تتعلق بالمعالجات التى قدمها معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ لحل مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين والناتجة عن قصور المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥** ، وقد تبين من خلال الإجابات أن هناك نسبة كبيرة توافق علي هذه الفقرات مجتمعة وهذا ما اتضح من خلال صف المتوسط العام هي (٥٦+٢٦=٨٢%) وجاءت نسبة ١٤% من العينة إجاباتهم محايدة ، بينما أكدت نسبة(١+٣=٤%) من حجم العينة عدم الموافقة على هذه الفقرات.

كما جاءت قيمة الانحراف المعيارى العام (,٩١) بنسبة أقل من قيمة المتوسط الحسابى العام (٤,٣٢) لتؤكد اختلاف نسبة التشتت في آراء مفردات عينة الدراسة و نسبة هذا التشتت غير كبيرة حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف (٢١,٠٧) مما يؤكد صحة بيانات العينة ، كذلك جاءت قيمة مستوى الدلالة الخاص بمربع كا للمتوسط العام أقل من ٥% (٠,٠٠٠) ليثبت أن نسبة توزيع الإجابات علي المستويات الخمسة تعبر عن توزيع عشوائى

٦- <u>الاحصاء التحليلي لمحتويات الدراسة</u>

أولا : اختبارات تحليل التباين أحادى الاتجاه

أ- اختبار تحليل التباين في اتجاه واحد واحد ولذلك لمعرفة هل هناك اختلاف بين متوسطات الرأى بين الفئات المكونة للعينة من حيث [الخبرة] حول مدى الاتفاق بشأن كل فرض من فروض الدراسة.

وقد تم تقسيم الخبرة إلى أربع فئات هي [أقل من ٥ سنوات ، من ٥ إلى أقل من ١٠ سنة ، من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة ، ١٥ سنة فأكثر].

جدول رقم (٩)

نتائج تحليل التباين في اتجاه واحد وذلك لمعرفة هل هناك اختلاف بين متوسطات الرأى بين الفئات المكونة للعينة من حيث [الخبرة]

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	الاحصاءه F	مستوى الدلالة
الفرض الفرعى الأول	بين المجموعات	,٤٠٤	٣	,١٣٥	,٢٢٠	,٨٨٣
	داخل المجموعات	١٢٣,٨٧٢	٢٠٢	,٦١٣		
	الكلي	١٢٤,٢٧٧	٢٠٥			
الفرض الفرعى الثانى	بين المجموعات	,٥٧٢	٣	,١٩١	,٢٩٨	,٨٢٧
	داخل المجموعات	١٢٩,٤٥٢	٢٠٢	,٦٤١		
	الكلي	١٣٠,٠٢٤	٢٠٥			

من تحليل التباين بالجدول (٩) يتضح مايلى :

بشأن الفرض الأول H_1

قيمة مستوى الدلالة تساوى, أى أكبر من ٥% وهذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الآراء لكل فئة من الفئات الأربعة للخبرة وهذا يعني أن أصحاب الخبرة الأقل من ٥ سنوات و أصحاب الخبرة من ٥ إلى ١٠ و أصحاب الخبرة من ١٠ إلى ١٥ و أصحاب الخبرة ١٥سنة فأكثر اتفقوا بشأن صحة الفرض الأول وذلك لأن متوسطات الرأى في الفرض الأول H_1 أكبر من ٣ .

بشأن الفرض الثانى H_2

قيمة مستوى الدلالة تساوى, أى أكبر من ٥% وهذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الآراء لكل فئة من الفئات الأربعة للخبرة وهذا يعني أن الخبرة الأقل من ٥ سنوات و أصحاب الخبرة من ٥ إلى ١٠ و أصحاب الخبرة من ١٠ إلى ١٥ و أصحاب الخبرة ١٥ سنة فأكثر اتفقوا بشأن صحة الفرض الثانى وذلك لأن متوسطات الرأى في الفرض الثانى H_2 أكبر من٣.

ب- اختبار تحليل التباين في اتجاه واحد واحد ولذلك لمعرفة هل هناك اختلاف بين متوسطات الرأى بين الفئات المكونة للعينة من حيث [المؤهل] أو [الدرجه العلمية] حول مدى الاتفاق بشأن كل فرض من فروض الدراسة.

وقد تم تقسيم المؤهل إلى أربع فئات هي [بكالوريوس ، دبلوم ، ماجستير ، دكتوراه]

جدول رقم (١٠)

نتائج اختبار تحليل التباين في اتجاه واحد وذلك لمعرفة هل هناك اختلاف بين متوسطات الرأى بين الفئات المكونة للعينة من حيث [المؤهل] أو [الدرجه العلمية]

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	الاحصاءه F	مستوى الدلالة
الفرض الفرعى الأول	بين المجموعات	,٧٦٩	٣	,٢٥٦	,٤١٩	,٧٤٠
	داخل المجموعات	١٢٣,٥٠٨	٢٠٢	,٦١١		
	الكلي	١٢٤,٢٧٧	٢٠٥			
الفرض الفرعى الثانى	بين المجموعات	,٢٨٢	٣	,٠٩٤	,١٤٦	,٩٣٢
	داخل المجموعات	١٢٩,٧٤٢	٢٠٢	,٦٤٢		
	الكلي	١٣٠,٠٢٤	٢٠٥			

من تحليل التباين بالجدول (١٠) يتضح مايلى :

بشأن الفرض الأول H_1

قيمة مستوى الدلالة تساوى , أى أكبر من ٥% وهذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الآراء لكل فئة من الفئات الأربعة للمؤهل وهذا يعني أن أصحاب مؤهل الدكتوراه و أصحاب مؤهل الماجستير و أصحاب الدبلوم و أصحاب مؤهل البكالوريوس اتفقوا بشأن صحة الفرض الأول وذلك لأن متوسطات الرأى في الفرض الأول H_1 أكبر من ٣.

بشأن الفرض الثانى H_2

قيمة مستوى الدلالة تساوى , أى أكبر من ٥% وهذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الآراء لكل فئة من الفئات الأربعة للمؤهل وهذا يعني أن أصحاب مؤهل الدكتوراه و أصحاب مؤهل الماجستير و أصحاب الدبلوم و أصحاب مؤهل البكالوريوس اتفقوا بشأن صحة الفرض الثانى وذلك لأن متوسطات الرأى في الفرض الثانى H_2 أكبر من٣.

ج- اختبار تحليل التباين في اتجاه واحد واحد ولذلك لمعرفة هل هناك اختلاف بين متوسطات الرأى بين الفئات المكونة للعينة من حيث [الوظيفة] حول مدى الاتفاق بشأن كل فرض من فروض الدراسة.

وقد تم تقسيم المؤهل إلى ثلاث فئات هي [عضو هيئة تدريس ، معد تقارير مالية ، مراجع خارجي]

جدول رقم (١١)

نتائج اختبار تحليل التباين في اتجاه واحد وذلك لمعرفة هل هناك اختلاف بين متوسطات الرأى بين الفئات المكونة للعينة من حيث [الوظيفة]

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	الاحصاءه F	مستوى الدلالة
الفرض الفرعى الأول	بين المجموعات	,٠٤٦	٢	,٠٢٣	,٠٣٧	,٩٦٣
	داخل المجموعات	١٢٤,٢٣١	٢٠٣	,٦١٢		
	الكلي	١٢٤,٢٧٧	٢٠٥			
الفرض الفرعى الثانى	بين المجموعات	,١٨٧	٢	,٠٩٤	,١٤٧	,٨٦٤
	داخل المجموعات	١٢٩,٨٣٧	٢٠٣	.٦٤٠		
	الكلي	١٣٠,٠٢٤	٢٠٥			

من تحليل التباين بالجدول (١١) يتضح مايلى :

بشأن الفرض الأول H_1

قيمة مستوى الدلالة تساوى , أى أكبر من ٥% وهذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الآراء لكل فئة من الفئات الثلاثة للوظيفة وهذا يعني أن أعضاء هيئة التدريس و معدي التقارير المالية و المراجعين الخارجيين اتفقوا بشأن صحة الفرض الأول وذلك لأن متوسطات الرأى في الفرض الأول H_1 أكبر من ٣.

بشأن الفرض الثانى H_2

قيمة مستوى الدلالةتساوى , أى أكبر من ٥% وهذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الآراء لكل فئة من الفئات الثلاثة للوظيفة وهذا يعني أن أعضاء هيئة التدريس و معدي التقارير المالية و المراجعين الخارجيين اتفقوا بشأن صحة الفرض الثانى وذلك لأن متوسطات الرأى في الفرض الثانى H_2 أكبر من ٣.

ثانياً :اختبار صحة الفروض باستخدام t

يتم اختبار صحة كل فرض من الفرضين عن طريق اختبار أن متوسط الرأى لكل فرض أكبر من ٣ وكانت نتائج الاختبار كالتالي :

جدول رقم (١٢)

نتائج اختبار صحة الفروض باستخدام اختبار t

الفروض	اختبار ت					
	قيمة الاحصاءه ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	فرق المتوسطات	٩٥% فترة ثقة	
					الحد الادني	الحد الاعلي
الفرض الأول	٢٢,٦٤٠	٢٠٥	,٠٠٠	١,٢٢٨١٦	١,١٢١٢	١,٣٣٥١
الفرض الثانى	٢١,٧٨٤	٢٠٥	,٠٠٠	١,٢٠٨٧٤	١,٠٩٩٣	١,٣١٨١

فى ضوء الجدول السابق يلاحظ أن :
قيمة مستوى الدلالة للفرض الأول أقل من ٥% وهذا يعني أنه لايمكن قبول أن المتوسط للفرض الأول يساوي ٣ ولهذا نقبل أن المتوسط أكبر من ٣ وهذا يعني أن المبحوثين في العينة بالكامل اتفقوا بشأن صحة الفرض الأول وذلك لأن متوسط الرأى أكبر من ٣.

قيمة مستوى الدلالة للفرض الثانى أقل من ٥% وهذا يعني أنه لايمكن قبول أن المتوسط للفرض الثانى يساوي ٣ ولهذا نقبل أن المتوسط أكبر من ٣ وهذا يعني أن المبحوثين في العينة بالكامل اتفقوا بشأن صحة الفرض الثانى وذلك لأن متوسط الرأى أكبر من ٣.

٧- نتائج التحليل الاحصائي:

من التحليلات الإحصائية السابقة تبين الآتي

- صحة الفرض الأول وهو " **يعد معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ومن ثم المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ قاصراً فى توفير معلومات تساعد مستخدمى التقارير المالية فى إجراء المقارنات وفى توفير معلومات تتسم بالشفافية** " حيث أثبت التحليل الإحصائى معنوية صحة هذا الفرض سواء بالتحليل الوصفي حيث تبين أن هناك اتفاق بين فئات العينة على محتوي ذلك الفرض ، أيضاً تم إثبات صحة الفرض باستخدام اختبار T حيث تم قبول أن متوسط الآراء لذلك الفرض أكبر من ٣.
- صحة الفرض الثانى وهو " **تعد المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فعالة فى الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين والناتجة عن قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ والذى يمثل المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ ترجمة له** " حيث أثبت التحليل الإحصائى معنوية صحة هذا الفرض سواء بالتحليل الوصفي حيث تبين أن هناك اتفاق بين فئات العينة على محتوي ذلك الفرض ، أيضاً تم إثبات صحة الفرض باستخدام اختبار T حيث تم قبول أن متوسط الآراء لذلك الفرض أكبر من ٣.

أيضاً تضمنت الدراسة تحليلاً واصفياً لاغلب أسئلة الدراسة من حيث عشوائية الإجابة ، كما أوضحت أيضا الدراسة مدى ثبات و صدق الإجابات على استمارات الاستقصاء

ومن ثم يمكن القول بتحقق الهدف الرئيسى للدراسة .

إلا أنه يجب ملاحظة أن النتيجة السابقة التى تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية تتفق مع بعض الدراسات السابقة والتى أيدت نجاح معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين الناتجة من قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، وإن اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فى التحقق من فعالية المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين الناتجة من قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، من خلال تحديد المشكلات الناتجة من قصور المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤

والمعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ وأسباب ذلك القصور ، وتحديد مدى فعالية معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى التغلب على تلك المشكلات من خلال تقييم مدى نجاح المعالجات الواردة به فى الحد منها .

<u>الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية</u> :

كان للتأثير العالمى لشركات التأمين أكبر الأثر فى توجه المجالس المهنية الواضعة للمعايير المحاسبية فى وضع معايير تعنى بتنظيم الممارسة المحاسبية فى شركة التأمين ، وكان من أهم تلك المجالس وهو مجلس معايير المحاسبة الدولى الذى قام إصدار معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ عام ٢٠٠٤ ، وقد تبنت مصر ذلك المعيار من خلال المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ والذى يعد ترجمة له ، ونظراً للقصور الذى يعترى المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، والذى نتج عنه عدة مشكلات أدت إلى قصور المحاسبة فى شركات التأمين ، لذا فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولى بإصدار ورقة مناقشة عام ٢٠٠٧ تبعها عام ٢٠١٠ مسودة أولى للمعيار الجديد ثم مسودة ثانية عام ٢٠١٣ ، إلى أن تم إصدار المعيار الجديد فى مايو ٢٠١٧ والذى يحمل رقم ١٧ ، والذى سيبدأ تطبيقه اعتباراً من أول يناير عام ٢٠٢١ ، لذا فقد كان من الضرورى تقييم دور ذلك المعيار فى معالجة مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين الناتجة عن قصور المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، قبل تطبيق المعيار وقبل تبنى مصر لذلك المعيار.

لذا فقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة أجزاء رئيسية ، حيث تناول الجزء الأول الدراسات السابقة وقد تم تقسيمها إلى قسمين أساسيين ، القسم الأول ويتعلق بالدراسات التى تناولت معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، والقسم الثانى يتعلق بالدراسات التى تعرضت لمعيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ ، أما الجزء الثانى فقد تعرض للمشكلات الناتجة من قصور المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ والمعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ وأسباب ذلك القصور كدافع لإصدار معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ ، وذلك من خلال تحديد المشكلات الناتجة عن قصور المعالجات فى الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ والمعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ وأسباب ذلك القصور من خلال المعالجات الواردة فى كلا المعيارين ، أما الجزء الثالث فقد تناول دور معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى علاج المشكلات الناتجة عن قصور المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، من خلال تحديد مدى فعالية المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى رقم ١٧ فى علاج المشكلات السابق بيانها فى ثانياً ، أما الجزء الرابع من الدراسة فتناول فروض الدراسة ، وأخيراً تناول الجزء الخامس الدراسة الميدانية والتى تم من خلالها اختبار مدى فعالية المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فى الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين والناتجة عن قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ .

وقد أظهرت نتائج الدراسة مايلى :

أ- تمثلت المشكلات الناتجة عن قصور المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ والمعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ فى مشكلتين رئيسيتين وهما صعوبة تحقيق القابلية للمقارنة وضعف الشفافية الناتج من عدم توفير معلومات مفيدة عن قيمة التزامات التأمين وعن الربحية ، وقد تمثلت أسباب ذلك القصور فى الآتى :

١- اختلاف المحاسبة عن عقود التأمين بشكل كبير بين الشركات العاملة فى دول مختلفة مما يصعب من إمكانية تحقيق القابلية للمقارنة بين تلك الشركات ، نظراً لاختلاف الممارسات المحاسبية لعقود التأمين بين الدول وعد وجود معيار يطبق بشكل موحد على كل الدول ، وخاصة فى ضوء نص كلا المعيارين فى الهدف منه على أنه سيعمل على إدخال تعديلات محدودة فى المحاسبة عن عقود التأمين وبالتالى سيظل هناك تنوع فى الممارسات المحاسبية بين الدول ، وخاصة فى ظل التعديلات المحدودة التى أقرها المعيار .

٢- سماح كلا المعيارين لشركات التأمين باستخدام سياسات محاسبية غير موحدة لعقود التأمين الخاصة بالشركات التابعة ، وبالتالى فإنه عند استخدام بعض الشركات متعددة الجنسية لسياسات محاسبية مختلفة لنفس أنواع عقود التأمين فى شركاتها التابعة فى بلاد مختلفة ستصبح القوائم المالية للشركات التابعة غير قابلة للمقارنة أو التوحيد لاختلاف السياسات المحاسبية المطبقة .

٣- سماح كلا المعيارين للشركات بعدم فصل المكون الإيداعى عن المكون التأمينى ، لذا فإن بعض الشركات تعرض النقدية أو الإيداعات المستلمة كإيراد ، وهو ما يختلف عن الممارسات المحاسبية فى منشآت أخرى مثل البنوك ، مما يصعب من القابلية للمقارنة بين منشآت التأمين والمنشآت التى تعمل فى صناعات أخرى .

٤- سماح كلا المعيارين لشركات التأمين بتقييم مدى كفاية التزاماتها التأمينية فى تاريخ التقرير باستخدام القيمة الحالية للتدفقات النقدية ويتم مقارنتها بالقيمة الدفترية لالتزامات التأمين ، مما يجعل بعض الشركات تقيس عقود التأمين باستخدام معلومات تاريخية بسبب استخدام القيمة الدفترية لالتزامات التأمين

٥- سماح كلا المعيارين لشركات التأمين باستخدام القيمة الدفترية لالتزامات التأمين عند تقييم التزاماتها التأمينية فى تاريخ التقرير ، مما يؤدى إلى أن بعض الشركات لا تأخذ فى اعتبارها القيمة الزمنية للنقود عند قياس التزاماتها ، وبالتالى تصبح القوائم المالية وبخاصة قائمة الدخل والمركز المالى عبارة عن خليط غير متجانس من القيم (قيم جارية وقيم تاريخية).

٦- سماح كلا المعيارين لشركة التأمين التى تشترى محفظة من عقود التأمين أن تستخدم طريقة النموذج الموسع الذى يعمل على تقسيم عقود التأمين المشتراه لمكونين (التزام ، أصل) ، ومن ثم فإن بعض الشركات تقوم بقياس قيمة عقود التأمين بالاعتماد على قيمة محفظتها الاستثمارية والتى تكون عرضه للتقلبات فى قيمتها بشكل مستمر .

٧- سماح كلا المعيارين لشركات التأمين بتغيير سياستها المحاسبية بحيث تعيد قياس التزامات التأمين المخصصة لتعكس أسعار الفائدة السوقية الحالية وإدراج التغيرات التى تطرأ على تلك الالتزامات ضمن الأرباح والخسائر ، ومن ثم اتباع سياسات محاسبية تتطلب تقديرات وافتراضات حالية أخرى بالنسبة للالتزامات السياسات محددة دون تطبيق هذه السياسات بشكل متسق على كافة الالتزامات ، مما يؤدى إلى أن بعض الشركات لا توفر معلومات متسقة عن الربحية ومصادر الأرباح المعترف بها فى عقود التأمين .

٨- يؤدى التغير فى قيمة التزامات عقود التأمين نتيجة للسبب السابق إلى أن تصبح الالتزامات الناشئة عن عقود التأمين قيمتها غير مؤكدة بدرجة كبيرة.

٩- استخدام كلا المعيارين لطريقة تحليلات القيمة الضمنية وهى إحدى طرق تقييم الأداء سيجعل العديد من الشركات تقوم باستخدام بدائل لقياس الأداء ليست من ضمن مقاييس المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً للوفاء بالمعلومات الواردة فى المعيار.

ب- تعد المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فعالة فى الحد من المشكلات الناتجة عن أوجه القصور السابقة وذلك للآتى :

١- أشار المعيار من خلال فقرة النطاق ومن خلال ملحق المعيار إلى أنواع العقود التى تعد عقود تأمين ، أى أن المعيار أشار إلى أنواع وأشكال عقود التأمين التى ستدخل فى نطاق المعيار حتى لا يكون هناك استثناءات تخرج عن نطاق المعيار ، كما أشار من خلال فقرات الإثبات وفقرات القياس للأسس التى سيتم اتباعها لإثبات وقياس عقود التأمين ، مما سيؤدى إلى تطبيق جميع الشركات لأسس محاسبية متسقة لجميع أنواع عقود التأمين مما سيدعم من إمكانية القابلية للمقارنة .

٢- لم يتح المعيار أى استثناءات للشركات متعددة الجنسية وشركاتها التابعة ، وبالتالى فإن الشركات متعددة الجنسية سوف تقوم بقياس عقود التأمين داخل المجموعة باتساق فى ضوء أسس إثبات وقياس واحدة لجميع عقود التأمين ، مما سيسهل من مقارنة نتائجها سواء على مستوى المنتج أو المنطقة الجغرافية .

٣- أشار المعيار إلى فصل كل من مكون الخدمة ومكون الاستثمار (المكون التأمينى والمكون الإيداعى) ، وتطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم ٩ على مكون الاستثمار ، مما سيجعل الإيراد من عقود التأمين سوف يعكس التغطية التأمينية المقدمة ، كما يتيح الفصل معاملة مكون الاستثمار كما فى أى صناعة أخرى وخاصة البنوك مما سيتيح إجراء المقارنة بين منشآت التأمين والمنشآت الأخرى فى الصناعات الأخرى مثل صناعة التأمين .

٤- أشار المعيار إلى أنه يجب قياس قيمة عقود التأمين من خلال التدفقات النقدية للوفاء بالعقود ، وأن يتحقق فى تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية عدم الانحياز ، وأن تتضمن جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة والتى تكون متاحة دون جهد أو تكلفة وأن تعكس وجهة نظر المنشأة على أن تكون متسقة مع أسعار السوق ، وأن تكون حالية تظهر أثر الظروف القائمة فى تاريخ القياس وأن تكون واضحة ، مما سيجعل الشركات تقيس عقود التأمين من خلال القيمة الجارية وليس من خلال التكلفة التاريخية .

٥- أشار المعيار إلى أن معدلات الخصم المستخدمة فى تقدير التدفقات النقدية المستقبلية يجب أن تعكس القيمة الزمنية للنقود ، وأن تكون متسقة مع أسعار السوق الحالية للأدوات المالية التى تتفق خصائصها مع عقود التأمين ، مما سيجعل الشركات تقدر المدفوعات المقدرة لتسوية الالتزامات مؤكدة الحدوث بالقيمة الجارية لكى تعكس القيمة الزمنية للنقود .

٦- أشار المعيار إلى أنه عند قياس قيمة عقود التأمين فإنه يكون بإجمالى التدفقات النقدية للوفاء بالعقود مضافاً إليها هامش الخدمة التعاقدى وذلك عند القياس الأولى ، وبمجموع الالتزامات المتعلقة بالتغطية المتبقية مضافاً إليه الالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة عند القياس اللاحق لقيمة عقود التأمين ، مما سيجعل الشركات تعتمد فى قياس قيمة عقود التأمين على التعهدات التى تنشأ من عقودها فقط وليس من خلال الاعتماد على قيمة محفظتها الاستثمارية .

٧- طالب المعيار الشركات بتوفير معلومات متسقة عن مكونات الأرباح الحالية والمستقبلية من عقود التأمين من خلال تحديد أثر التغيرات فى القيمة الزمنية للنقود وتقسيم دخل ومصروفات التأمين عن طريق تخصيص منظم لإجمالى دخل ومصروفات التأمين المتوقعة خلال مدة العقد ، الإفصاح عن العلاقة بين الدخل والمصروفات والسبب فى إدراج بعض عناصر الدخل والمصروفات فى الربح أو الخسارة والبعض الأخر فى الدخل الشامل ، مما سيعمل على توفير معلومات متسقة عن مكونات الأرباح الحالية والمستقبلية من عقود التأمين .

٨- طالب المعيار الشركات أن تفصح عن الاجتهادات المهمة والتغيرات فى الاجتهادات التى جرت عند تطبيق المعيار وعن المدخلات والافتراضات وطرق التقدير المستخدمة فى قياس عقود التأمين ، والأساس المستخدم فى تحديد معدلات الخصم ومكونات الاستثمار ، مما سيجعل الشركات توفر معلومات إضافية عن التقديرات والافتراضات المستخدمة لقياس عقود التأمين .

٩- أشار المعيار من خلال فقراته إلى تحليل الحساسية وإلى كيفية الإفصاح عن الطرق والافتراضات المستخدمة فى تحليل الحساسية والتغيرات فى الافتراضات المستخدمة فى إعداد تحليل الحساسية التى كانت سائدة فى الفترة السابقة وأسباب مثل هذه التغيرات ، فعلى الرغم من أن المعيار مازال يستخدم مقياس مثل تحليل الحساسية وهو ليس من ضمن مقاييس المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً ، إلا أن اللجوء لتلك المقاييس سيكون بشكل أقل مما هو عليه بالنسبة لمعيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ، إلا أن المعلومات الإضافية التى سيتم عرضها عن ذلك المقياس ستمكن من إجراء المقارنات بين القوائم المالية لشركات التأمين وبعضها البعض وبين القوائم المالية للشركة الواحدة عبر الفترات المتعاقبة ، وبما يجعل من تلك المعلومات الإضافية ذات معنى لمستخدمى القوائم المالية .

ج – أظهرت نتائج الدراسة الميدانية مايلى :

١- قبول صحة الفرض الأول القائل بأن " يعد معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ ومن ثم المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ قاصراً فى توفير معلومات تساعد مستخدمى التقارير المالية فى إجراء المقارنات وفى توفير معلومات تتسم بالشفافية ".

٢- قبول صحة الفرض الثانى القائل بأن " تعد المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ فعالة فى الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين والناتجة عن قصور معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ والذى يمثل المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ ترجمة له ".

وفى ضوء النتائج السابقة يوصى الباحثان بما يلى :

١- تبنى تطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ من قبل لجنة معايير المحاسبة المصرية ، وذلك للحد من المشكلات الناتجة عن تطبيق المعيار المحاسبى المصرى الحالى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ .

٢- أن تقوم جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بعقد دورات تدريبية للمديرين الماليين فى شركات التأمين ، والمراجعين الخارجيين لتدريبهم على المعالجات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ ، وتقليل أى مقاومة قد تنشأ من جانب شركات التأمين عند تطبيق المعيار .

كما يوصى الباحثان الباحثين بإجراء المزيد من الدراسات عن :

١- أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ على جودة التقارير المالية لشركات التأمين .

٢- الآثار المحاسبية والضريبية لمعيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ .

٣- استخدام القيمة السوقية المضافة كأساس لتقييم الأداء فى شركات التأمين المصرية .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

١- أبو القاسم ، عصام ، خليفة ، نادية كامل .(٢٠٠٥) . مقدمة فى طرق التحليل الإحصائى . القاهرة . الناشر (بدون) .

٢- الهيئة العامة للرقابة المالية .(٢٠١٨). الكتاب الإحصائى السنوى عن نشاط التأمين خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ١-٢٥٠.

٣- سلامة ، ياسر .(٢٠١٧). مرحباً IFRS 17 ، ١-٢١٠.

٤- شيخى ، بلال ، عبد القادر ، زواتنية .(٢٠١٧). أثر تطبيق كل من الملاءة المالية II ومعيار IFRS 4 المرحلة II على المحاسبة فى شركات التأمين . مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الإدارية . جامعة أم البوقى ، ٧٩١-٨٠٥.

٥- غالى ، أشرف أحمد محمد ، الفار ، محمد محمد سليمان .(٢٠١٨). تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتى لمعيار عقود التأمين (IFRS 17)على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ودليل ميدانى من البيئة المصرية . مجلة الفكر المحاسبى . كلية التجارة .جامعة عين شمس ،٢٢(٢)، ١٠٣٢-١١٠٥.

٦- مجلس معايير المحاسبة الدولى .(٢٠١٦). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية . معيار التقرير المالى الدولى رقم ٤ " عقود التأمين " . ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين . المملكة العربية السعودية ، ١-١٥.

٧- مجلس معايير المحاسبة الدولى .(٢٠١٧). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية . معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ " عقود التأمين " . ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين . المملكة العربية السعودية ، ١-٤٩.

٨- موقع الهيئة العامة للرقابة المالية (سجل المراجعين المقيدين لدى الهيئة)
http://www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/pool_extra_efsa/segel%20morakebe%20hesabat.htm

٩- وزارة الاستثمار .(٢٠١٥). معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥. المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ " عقود التأمين " . الوقائع المصرية ، ٨٦١- ٨٨٩.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- Burke, Qing L. (2019). Why haven't US GAAP and IFRS on insurance contracts converged? Evidence from an unsuccessful joint project. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, *15*(2), 131-144.

2- England, P. D., Verrall, R. J., & Wüthrich, M. V. (2019). On the lifetime and one-year views of reserve risk, with application to IFRS 17 and Solvency II risk margins. *Insurance: Mathematics and Economics*, *85*, 74-88.

3- European Financial Reporting Advisory Group (EFRAG) .(2018). Re: IFRS17 Insurance Contracts : Issues Raised by Constituents.

4- Hadfield, Scott .(2010).Accounting for Insurance . New Insurance Proposals Light the Way Forward for Insurers . Technical Focus , 64-65.

5- International Accounting Standards Board (IASB).(2017).IFRS-17-Factsheet , Available at : https://www.ifrs.org/-/media/project/insurance-contracts/ifrs-standard/ifrs-17-factsheet.pdf

6- Istrate, Costin Andrei. (2017). Insurance Contracts under IFRS – Evolution and Perspectives . The Proceedings of the International Conference on European Financial Regulation, 91-106.

7- Joshi, P. L., & Said, Kousay. (2012). Some aspects of the adoption of IFRS-4 (insurance contract) by insurance companies in Bahrain: an exploratory study. *International Journal of Managerial and Financial Accounting*, *4*(2), 125-147.

8- Marszalek, Szymon. (2014). *An evaluation of the proposed IFRS 4 Phase II measurement methodology: the impact of South African life insurers* (Doctoral dissertation, University of Cape Town) ,1-97.

9- Mignolet, Felix. (2017). A study on the expected impact of IFRS 17 on the transparency of financial statements of insurance companies. Master dissertation in Management Specializing in Financial Analysis and Audit. Ecole de Gestion de la Universite de Liege ,1-69

10- Nguyen, Tristan, & Molinari, Philipp. (2013). Accounting for "Insurance Contracts" According to IASB Exposure Draft—Is the Information Useful?. *The Geneva Papers on Risk and Insurance-Issues and Practice*, *38*(2), 376-398.

11- Paetzmann, Karsten, & Lippl, Christine. (2013). Accounting for European insurance M&A transactions: Fair value of insurance contracts and duplex IFRS/US GAAP purchase accounting. *The Geneva Papers on Risk and Insurance-Issues and Practice*, *38*(2), 332-353.

12- Rahman, Mirajur. (2017). Financial Reporting Practices in the Insurance Company in Bangladesh: An Evaluation of the Implementation of IFRS 4 .Insurance Contract . Journal of Accounting & Marketing , 6(1) , 1-5.

13- Wu, Rebecca Chung-Fern, & Hsu, Audrey Wen-Hsin. (2011). Value relevance of embedded value and IFRS 4 insurance contracts. *The Geneva Papers on Risk and Insurance-Issues and Practice*, *36*(2), 283-303.

14- Yanik, Serhat, & Bas, Ece. (2017). Evaluation of IFRS 17 insurance contracts Standards for Insurance Companies. *PressAcademia Procedia*, *6*(1), 48-50.

ملحق الدراسة

قائمة استقصاء

السيد الاستاذ /

تحية طيبة وبعد .....

يقوم الباحثان بإعداد دراسة عن " دور معايير التقرير المالى الدولية فى الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين – دراسة ميدانية " .

والاستقصاء الموجود بين أيديكم جزء مهم من هذه الدراسة ، لذا يرجو الباحثان من سيادتكم استيفاء بيانات هذا الاستقصاء ، والذي يهدف إلي معرفة رأي سيادتكم عن أمور تتعلق بالمعالجة المحاسبية لعمليات عقود التأمين فى جمهورية مصر العربية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) " عقود التأمين " المعدل فى ٢٠١٥ ، وذلك نظراً لصدور معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ " عقود التأمين " والذى حل محل معيار التقرير المالى رقم ٤ " عقود التأمين " والذى يمثل المعيار المحاسبى المصري رقم ٣٧ ترجمة له .

والباحثان يشكران سيادتكم سلفاً علي اهتمامكم و حسن تعاونكم ، و يؤكد لسيادتكم أن إجاباتكم سوف تعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط ، عملاً بمقتضيات الأمانة العلمية ويسر الباحثان أن يوافيكم بمخلص الدراسة إذا أردتم .

" و شكراً جزيلاً علي صدق تعاونكم "

الباحثان

د. إيهاب إبراهيم حامد عبد العال
مدرس بقسم المحاسبة
بمعهد القاهرة العالى للغات والترجمة الفورية والعلوم الإدارية بالمقطم

د. محمد محمد حامد تمراز
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

أولا : البيانات الشخصية		
١	اسم المستقصى (اختيارى)	.....
٢	وظيفة المستقصى	○ عضو هيئة تدريس ○ مدير مالى فى شركة تأمين أو إعادة تأمين ○ مراجع خارجى
٣	المؤهل العلمى للمستقصى	○ دكتوراه. ○ ماجستير. ○ دبلوم دراسات عليا . ○ بكالوريوس.
٤	النوع	○ ذكر ○ أنثى
٥	السن	○ من ٢١ : ٣٠ سنة ○ من ٣٠ : ٤٠ سنة ○ من ٤٠: ٥٠ سنة ○ من ٥٠: ٦٠ سنة ○ أكثر من ٦٠ سنة
٦	عدد سنوات الخبرة	○ أقل من ٥ سنوات ○ من ٥: ١٠ سنوات ○ من ١٠: ١٥ سنوات ○ أكثر من ١٥ سنة

ثانياً: الأسئلة والمطلوب من سيادتكم الإجابة عن جميع الأسئلة التالية من واقع خبراتكم بوضع علامة (√) أمام العبارة فى العمود الذى يعبر عن آرائكم

المجموعة الأولى : وتتناول مجموعة أسئلة تتعلق بقصور المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ وأسباب ذلك القصور :

س ١ : هل توافق على وجود قصور المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ أدى إلى صعوبة تحقيق القابلية للمقارنة وعدم توفير معلومات تتسم بالشفافية ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم انتقل للإجابة عن الأسئلة التالية

س ٢ : ما هو رأيك فى المشكلات الناتجة عن قصور المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ والمتمثلة فى صعوبة تحقيق القابلية للمقارنة وعدم توفير معلومات تتسم بالشفافية وأسباب ذلك القصور ؟ ، و (المطلوب اختيار إجابة واحدة بوضع علامة (√) فى العمود الذى يعبر عن رأيكم لكل سبب من الأسباب التالية)

م	المشكلات وأسباب القصور	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
	صعوبة تحقيق القابلية للمقارنة وذلك للأسباب التالية					
١	اختلاف المحاسبة عن عقود التأمين بشكل كبير بين الشركات العاملة فى دول مختلفة مما يصعب من إمكانية تحقيق القابلية للمقارنة بين تلك الشركات ، نظراً لاختلاف الممارسات المحاسبية لعقود التأمين بين الدول وعد وجود معيار يطبق بشكل موحد على كل الدول ، وخاصة فى ضوء نص المعيار فى الهدف منه على أنه سيعمل على إدخال تعديلات محدودة فى المحاسبة عن عقود التأمين وبالتالى سيظل هناك تنوع فى الممارسات المحاسبية بين الدول ، وخاصة فى ظل التعديلات المحدودة التى أقرها المعيار.					
٢	سماح المعيار لشركات التأمين باستخدام سياسات محاسبية غير موحدة لعقود التأمين الخاصة بالشركات التابعة ، وبالتالى فإنه عند استخدام بعض الشركات متعددة الجنسية لسياسات محاسبية مختلفة لنفس أنواع عقود التأمين فى شركاتها التابعة فى بلاد مختلفة ستصبح القوائم المالية للشركات التابعة غير قابلة للمقارنة أو التوحيد لاختلاف السياسات المحاسبية المطبقة .					
٣	سماح المعيار للشركات بعدم فصل المكون الإيداعى عن المكون التأمينى ، لذا فإن بعض الشركات تعرض النقدية أو الإيداعات المستلمة كإيراد ، وهو ما يختلف عن الممارسات المحاسبية فى منشآت أخرى مثل البنوك ، مما يصعب من القابلية للمقارنة بين منشآت التأمين والمنشآت التى تعمل فى صناعات أخرى .					
	المعلومات الناتجة أقل شفافية وذلك لعدم توفير معلومات مفيدة عن قيمة التزامات التأمين وعن الربحية وذلك للآتى					
٤	سماح المعيار لشركات التأمين بتقييم مدى كفاية التزاماتها التأمينية فى تاريخ التقرير باستخدام القيمة الحالية للتدفقات النقدية ويتم مقارنتها بالقيمة الدفترية لالتزامات التأمين ، مما يجعل بعض الشركات تقيس عقود التأمين باستخدام معلومات تاريخية بسبب استخدام القيمة الدفترية لالتزامات التأمين .					

٥	سماح المعيار لشركات التأمين باستخدام القيمة الدفترية لالتزامات التأمين عند تقييم التزاماتها التأمينية فى تاريخ التقرير ، مما يؤدى إلى أن بعض الشركات لا تأخذ فى اعتبارها القيمة الزمنية للنقود عند قياس التزاماتها ، وبالتالى تصبح القوائم المالية وبخاصة قائمة الدخل والمركز المالى عبارة عن خليط غير متجانس من القيم (قيم جارية وقيم تاريخية).						
٦	سماح المعيار لشركة التأمين التى تشترى محفظة من عقود التأمين أن تستخدم طريقة النموذج الموسع الذى يعمل على تقسيم عقود التأمين المشتراه لمكونين (التزام ، أصل) ، ومن ثم فإن بعض الشركات تقوم بقياس قيمة عقود التأمين بالاعتماد على قيمة محفظتها الاستثمارية والتى تكون عرضه للتقلبات فى قيمتها بشكل مستمر .						
٧	سماح المعيار لشركات التأمين بتغيير سياستها المحاسبية بحيث تعيد قياس التزامات التأمين المخصصة لتعكس أسعار الفائدة السوقية الحالية وإدراج التغيرات التى تطرأ على تلك الالتزامات ضمن الأرباح والخسائر ، ومن ثم اتباع سياسات محاسبية تتطلب تقديرات وافتراضات حالية أخرى بالنسبة للالتزامات السياسات محددة دون تطبيق هذه السياسات بشكل متسق على كافة الالتزامات ، مما يؤدى إلى أن بعض الشركات لا توفر معلومات متسقة عن الربحية ومصادر الأرباح المعترف بها فى عقود التأمين .						
٨	يؤدى التغير فى قيمة التزامات عقود التأمين نتيجة للسبب السابق إلى أن تصبح الالتزامات الناشئة عن عقود التأمين قيمتها غير مؤكدة بدرجة كبيرة.						
٩	استخدام المعيار لطريقة تحليلات القيمة الضمنية وهى إحدى طرق تقييم الأداء سيجعل العديد من الشركات تقوم باستخدام بدائل لقياس الأداء ليست من ضمن مقاييس المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً للوفاء بالمعلومات الواردة فى المعيار.						
١٠	أسباب أخرى يرجى ذكرها						

س ٣ : ما هو رأيك فى المعالجات التالية والتى قدمها معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ للحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين والناتجة عن قصور المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ ؟ ، و (المطلوب اختيار إجابة واحدة بوضع علامة (√) فى العمود الذى يعبر عن رأيكم لكل معالجة من المعالجات التالية)

	المعالجات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
	لمعالجة مشكلة القابلية للمقارنة وعدم الاتساق قام المعيار بالآتى					
١	أشار المعيار من خلال فقرة النطاق ومن خلال ملحق المعيار إلى أنواع العقود التى تعد عقود تأمين ، أى أن المعيار أشار إلى أنواع وأشكال عقود التأمين التى ستدخل فى نطاق المعيار حتى لا يكون هناك استثناءات تخرج عن نطاق المعيار ، كما أشار من خلال فقرات الإثبات وفقرات القياس للأسس التى سيتم اتباعها لإثبات وقياس عقود التأمين ، مما سيؤدى إلى تطبيق جميع الشركات لأسس محاسبية متسقة لجميع أنواع عقود التأمين مما سيدعم من إمكانية القابلية للمقارنة .					
٢	لم يتح المعيار أى استثناءات للشركات متعددة الجنسية وشركاتها التابعة ، وبالتالى فإن الشركات متعددة الجنسية سوف تقوم بقياس عقود التأمين داخل المجموعة باتساق فى ضوء أسس إثبات وقياس واحدة لجميع عقود التأمين ، مما سيسهل من مقارنة نتائجها سواء على مستوى المنتج أو المنطقة الجغرافية .					
٣	أشار المعيار إلى فصل كل من مكون الخدمة ومكون الاستثمار ، وتطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم ٩ على مكون الإستثمار ، مما سيجعل الإيراد من عقود التأمين سوف يعكس التغطية التأمينية المقدمة ، كما يتيح الفصل معاملة مكون الاستثمار كما فى أى صناعة أخرى وخاصة البنوك مما سيتيح إجراء المقارنة بين منشآت التأمين والمنشآت الأخرى فى الصناعات الأخرى مثل صناعة التأمين .					
	معالجة مشكلة الشفافية من خلال توفير معلومات مفيدة عن قيمة التزامات التأمين وعن الربحية وذلك من خلال:					
٤	أشار المعيار إلى أنه يجب قياس قيمة عقود التأمين من خلال التدفقات النقدية للوفاء بالعقود ، وأن يتحقق فى تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية عدم الانحياز ، وأن تتضمن جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة والتى تكون متاحة دون جهد أو تكلفة وأن تعكس وجهة نظر المنشأة على أن تكون متسقة مع أسعار السوق ، وأن تكون حالية تظهر أثر الظروف القائمة فى تاريخ القياس وأن تكون واضحة ، مما سيجعل الشركات تقيس عقود التأمين من خلال القيمة الجارية وليس من خلال التكلفة التاريخية .					

٥	سماح المعيار لشركات التأمين باستخدام القيمة الدفترية لالتزامات التأمين عند تقييم التزاماتها التأمينية فى تاريخ التقرير ، مما يؤدى إلى أن بعض الشركات لا تأخذ فى اعتبارها القيمة الزمنية للنقود عند قياس التزاماتها ، وبالتالى تصبح القوائم المالية وبخاصة قائمة الدخل والمركز المالى عبارة عن خليط غير متجانس من القيم (قيم جارية وقيم تاريخية).					
٦	سماح المعيار لشركة التأمين التى تشترى محفظة من عقود التأمين أن تستخدم طريقة النموذج الموسع الذى يعمل على تقسيم عقود التأمين المشتراه لمكونين (التزام ، أصل) ، ومن ثم فإن بعض الشركات تقوم بقياس قيمة عقود التأمين بالاعتماد على قيمة محفظتها الاستثمارية والتى تكون عرضه للتقلبات فى قيمتها بشكل مستمر .					
٧	سماح المعيار لشركات التأمين بتغيير سياستها المحاسبية بحيث تعيد قياس التزامات التأمين المخصصة لتعكس أسعار الفائدة السوقية الحالية وإدراج التغيرات التى تطرأ على تلك الالتزامات ضمن الأرباح والخسائر ، ومن ثم اتباع سياسات محاسبية تتطلب تقديرات وافتراضات حالية أخرى بالنسبة للالتزامات السياسات محددة دون تطبيق هذه السياسات بشكل متسق على كافة الالتزامات ، مما يؤدى إلى أن بعض الشركات لا توفر معلومات متسقة عن الربحية ومصادر الأرباح المعترف بها فى عقود التأمين .					
٨	يؤدى التغير فى قيمة التزامات عقود التأمين نتيجة للسبب السابق إلى أن تصبح الالتزامات الناشئة عن عقود التأمين قيمتها غير مؤكدة بدرجة كبيرة.					
٩	استخدام المعيار لطريقة تحليلات القيمة الضمنية وهى إحدى طرق تقييم الأداء سيجعل العديد من الشركات تقوم باستخدام بدائل لقياس الأداء ليست من ضمن مقاييس المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً للوفاء بالمعلومات الواردة فى المعيار.					
١٠	أسباب أخرى يرجى ذكرها					

س ٣ : ما هو رأيك فى المعالجات التالية والتى قدمها معيار التقرير المالى الدولى رقم ١٧ للحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين والناتجة عن قصور المعيار المحاسبى المصرى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ ؟ ، و (المطلوب اختيار إجابة واحدة بوضع علامة (√) فى العمود الذى يعبر عن رأيكم لكل معالجة من المعالجات التالية)

	المعالجات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
	لمعالجة مشكلة القابلية للمقارنة وعدم الاتساق قام المعيار بالآتى					
١	أشار المعيار من خلال فقرة النطاق ومن خلال ملحق المعيار إلى أنواع العقود التى تعد عقود تأمين ، أى أن المعيار أشار إلى أنواع وأشكال عقود التأمين التى ستدخل فى نطاق المعيار حتى لا يكون هناك استثناءات تخرج عن نطاق المعيار ، كما أشار من خلال فقرات الإثبات وفقرات القياس للأسس التى سيتم اتباعها لإثبات وقياس عقود التأمين ، مما سيؤدى إلى تطبيق جميع الشركات لأسس محاسبية متسقة لجميع أنواع عقود التأمين مما سيدعم من إمكانية القابلية للمقارنة .					
٢	لم يتح المعيار أى استثناءات للشركات متعددة الجنسية وشركاتها التابعة ، وبالتالى فإن الشركات متعددة الجنسية سوف تقوم بقياس عقود التأمين داخل المجموعة باتساق فى ضوء أسس إثبات وقياس واحدة لجميع عقود التأمين ، مما سيسهل من مقارنة نتائجها سواء على مستوى المنتج أو المنطقة الجغرافية .					
٣	أشار المعيار إلى فصل كل من مكون الخدمة ومكون الاستثمار ، وتطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم ٩ على مكون الاستثمار ، مما سيجعل الإيراد من عقود التأمين سوف يعكس التغطية التأمينية المقدمة ، كما يتيح الفصل معاملة مكون الاستثمار كما فى أى صناعة أخرى وخاصة البنوك مما سيتيح إجراء المقارنة بين منشآت التأمين والمنشآت الأخرى فى الصناعات الأخرى مثل صناعة التأمين .					
	معالجة مشكلة الشفافية من خلال توفير معلومات مفيدة عن قيمة التزامات التأمين وعن الربحية وذلك من خلال:					
٤	أشار المعيار إلى أنه يجب قياس قيمة عقود التأمين من خلال التدفقات النقدية للوفاء بالعقود ، وأن يتحقق فى تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية عدم الانحياز ، وأن تتضمن جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة والتى تكون متاحة دون جهد أو تكلفة وأن تعكس وجهة نظر المنشأة على أن تكون متسقة مع أسعار السوق ، وأن تكون حالية تظهر أثر الظروف القائمة فى تاريخ القياس وأن تكون واضحة ، مما سيجعل الشركات تقيس عقود التأمين من خلال القيمة الجارية وليس من خلال التكلفة التاريخية .					

٥	أشار المعيار إلى أن معدلات الخصم المستخدمة فى تقدير التدفقات النقدية المستقبلية يجب أن تعكس القيمة الزمنية للنقود ، وأن تكون متسقة مع أسعار السوق الحالية للأدوات المالية التى تتفق خصائصها مع عقود التأمين ، مما سيجعل الشركات تقدر المدفوعات المقدرة لتسوية الالتزامات مؤكدة الحدوث بالقيمة الجارية لكى تعكس القيمة الزمنية للنقود .						
٦	أشار المعيار إلى أنه عند قياس قيمة عقود التأمين فإنه يكون بإجمالى التدفقات النقدية للوفاء بالعقود مضافاً إليها هامش الخدمة التعاقدى وذلك عند القياس الأولى ، وبمجموع الالتزامات المتعلقة بالتغطية المتبقية مضافاً إليه الالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة عند القياس اللاحق لقيمة عقود التأمين ، مما سيجعل الشركات تعتمد فى قياس قيمة عقود التأمين على التعهدات التى تنشأ من عقودها فقط وليس من خلال الاعتماد على قيمة محفظتها الاستثمارية .						
٧	طالب المعيار الشركات بتوفير معلومات متسقة عن مكونات الأرباح الحالية والمستقبلية من عقود التأمين من خلال تحديد أثر التغيرات فى القيمة الزمنية للنقود وتقسيم دخل ومصروفات التأمين عن طريق تخصيص منظم لإجمالى دخل ومصروفات التأمين المتوقعة خلال مدة العقد ، الإفصاح عن العلاقة بين الدخل والمصروفات والسبب فى إدراج بعض عناصر الدخل والمصروفات فى الربح أو الخسارة والبعض الأخر فى الدخل الشامل ، مما سيعمل على توفير معلومات متسقة عن مكونات الأرباح الحالية والمستقبلية من عقود التأمين .						
٨	طالب المعيار الشركات أن تفصح عن الاجتهادات المهمة والتغيرات فى الاجتهادات التى جرت عند تطبيق المعيار وعن المدخلات والافتراضات وطرق التقدير المستخدمة فى قياس عقود التأمين ، والأساس المستخدم فى تحديد معدلات الخصم ومكونات الاستثمار ، مما سيجعل الشركات توفر معلومات إضافية عن التقديرات والافتراضات المستخدمة لقياس عقود التأمين .						
٩	أشار المعيار من خلال فقراته إلى تحليل الحساسية وإلى كيفية الإفصاح عن الطرق والافتراضات المستخدمة فى تحليل الحساسية والتغيرات فى الافتراضات المستخدمة فى إعداد تحليل الحساسية التى كانت سائدة فى الفترة السابقة وأسباب مثل هذه التغيرات ، فعلى الرغم من أن المعيار مازال يستخدم مقياس مثل تحليل الحساسية وهو ليس من ضمن مقاييس المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً ، إلا أن اللجوء لتلك المقاييس سيكون بشكل أقل مما هو عليه بالنسبة للمعيار المحاسبى رقم ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ ، وبما يجعل من تلك المعلومات الإضافية ذات معنى لمستخدمى القوائم المالية .						